Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (3), Issue (10) : 30 Oct 2019
P: 29 - 60
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (3)، العدد (10) : 30 أكتوبر 2019 م
ص: 29 - 60

Divorce in the Palestinian society and its relation to some variables from the point of view of divorced women in the city of Ramallah during the period (2010- 2019)

Abd Elmajid Naief Alawneh
Faculty of Arts || Palestine National University || Palestine

Abstract: This study is a critical analytical study in which the researcher used the analytical descriptive approach to describe the previous studies in this subject. In addition, he dealt with the field aspect which is represented by selecting the research society, the divorced women in the Palestinian city of Ramallah, using the questionnaire tool, In the study of these cases of divorced women, where the aim of this research in dealing with the problem of divorce in the Arab Palestinian society, especially after the knowledge of the increased presence of this phenomenon in recent years, the researcher studied the impact of factors that affect the increase This phenomenon was dealt with in two parts: the main theoretical section in this research in an analytical and critical manner based on the previous studies, in addition to a field social study on a sample of divorced women in the city of Ramallah in the middle of the West Bank. This research led to a number of results. The most important of these results was that the divorce rate has been high in recent years for many reasons, especially the unconscious and insufficient awareness, in addition to the existence of social diseases and the absence of social democracy within the family itself, Other factors, cultural, economic and social Kaltgar. It also emerged that cultural change is the most influential on the rise of divorce cases followed by economic change and social change, where it was found that the first place in the impact on the rise of divorce came to the cultural change, which reached the degree of impact to the value of (87%) followed by second place in the degree The impact on the rise of divorce cases in the Palestinian society for economic change, which was 69%, while the degree of impact of social change in the impact on the increase in divorce in this community to a value of only 30% Cultural and economic, The majority of divorced women were younger than 30 years of age (68%), non- women or single- parent children (83%) with a low level of education, (68%). Most of them do not work permanently (68%) and have an average monthly income or less (87%). It was found that there is a strong and inverse and statistically significant relationship between reproduction, educational level and income levels. The higher the number of divorces, the higher the number of children, the educational level and level Monthly income less divorce rate and vice versa. At the end of this research, the researcher made a number of recommendations at the public and private levels, the most important of which was the introduction of an orientation course for those who are coming to marriage and the necessity of alerting the media about the dangers of this phenomenon in different aspects. In terms of lifestyles, procreation and others.

Keywords: divorce, society, variables, divorcees.

الطلاق في المجتمع الفلسطيني وعلاقته ببعض المتغيرات من وجهة نظر المطلقات في مدينة رام الله خلال الفترة (2010- 2019) "دراسة ميدانية نقدية"

عبد المجيد نايف علاونة

كلية الآداب || جامعة فلسطين الأهلية || فلسطين

الملخص: تُعد هذه الدراسة هي دراسة تحليلية نقدية حيث استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الدراسات السابقة فيما تناولته عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى تناولها للجانب الميداني والذي تمثل باختيار مجتمع البحث وهو النساء المطلقات في مدينة رام الله الفلسطينية مستخدماً بذلك أداة الاستبانة والعينة المقصودة (العمدية) في دراسته لهذه الحالات من النساء المطلقات، حيث تمثل هدف هذا البحث في تناول مشكلة الطلاق في المجتمع العربي الفلسطيني خاصةً بعد المعرفة بزيادة الوجود لهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وقد قام الباحث بدراسة أثر العوامل التي تؤثر على ازدياد هذه الظاهرة وتناول ذلك بقسمين وهما القسم النظري الرئيسي في هذا البحث بشكل تحليلي ونقدي بالاعتماد على الدراسات السابقة، بالإضافة إلى دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من النساء المطلقات في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية من المجتمع الفلسطيني والتي بلغت (300) من هذه الفئة، وقد توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج كان من اهمها أن نسبة الطلاق قد جاءت مرتفعة في السنوات الأخيرة للعديد من الأسباب كان في مقدمتها التقليد غير الواعي وانخفاض الوعي الكافي، بالإضافة إلى وجود الامراض الاجتماعية وعدم الوجود للديمقراطية الاجتماعية داخل الأسرة نفسها وبعض من العوامل الاخرى كالتغير الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. كما ظهر أن التغير الثقافي هو الأكثر تأثيراً على ارتفاع حالات الطلاق ويأتي بعده التغير الاقتصادي فالتغير الاجتماعي، حيث تبين أن المرتبة الأولى في التأثير على ارتفاع حالات الطلاق قد جاءت للتغير الثقافي والتي وصلت في درجة تأثيرها إلى قيمة (87%) تلتها المرتبة الثانية في درجة التأثير على ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني للتغير الاقتصادي والتي جاءت بقيمة (69%)، في حين انخفضت درجة التأثير للتغير الاجتماعي في تأثيره على ارتفاع حالات الطلاق في هذا المجتمع لتصل إلى قيمة (30%) فقط وهي درجة تأثير قليلة مقارنة بدرجة التأثير للتغير الثقافي والاقتصادي، كما تبين أن غالبية النساء المطلقات هن من صغيرات السن الأقل من 30 سنة حيث وصلت نسبتهن إلى قيمة (68%) وغير المنجبات للأطفال أو منجبات لطفل واحد فقط والتي جاءت نسبتهن بقيمة (83%) وذات مستوى تعليمي قليل والمتمثل بأقل من درجة الدبلوم المتوسط حيث وصل إلى قيمة (59%) ومعظمهن لا يعملن نهائياً والتي جاءت نسبتهن بقيمة (68%) وذات دخل شهري متوسط أو أقل والتي جاءت بقيمة (87%)، وتبين أن هنالك علاقة قوية وعكسية وذات دلالة إحصائية ما بين الإنجاب والمستوى التعليمي ومستويات الدخل وبين ازدياد وجود حالات الطلاق، فكلما ارتفعت هذه الحالات وهي عدد الأطفال والمستوى التعليمي ومستويات الدخل الشهري قل معدل الطلاق والعكس. وفي نهاية هذا البحث وضع الباحث مجموعة من التوصيات على المستويين العام والخاص كان من أهمها عمل دورة ارشادية للمقبلين على الزواج وضرورة تنبيه وسائل الاعلام عن مخاطر هذه الظاهرة من النواحي المختلفة، بالإضافة إلى الاختيار الأنسب من قبل الطرفين وضرورة وضع صورة أولية معروفة لدى الطرفين قبل الزواج من حيث أساليب المعيشة والإنجاب وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، المجتمع، المتغيرات، المطلقات.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الطلاق من المشكلات الاجتماعية الموجودة في كافة المجتمعات على اختلاف أشكالها وأنواعها من حيث الظروف والأوضاع الموجودة فيها ونسبتها الظاهرة، ولا شك في أن هذه الظاهرة قد أخذت في الازدياد في معظم مجتمعات العالم ومنها المجتمعات العربية الإسلامية مع العلم أن الديانة الأساسية وهي الاسلام في هذه المجتمعات تنص على أن ذلك يُعتبر من الأمور غير المقبولة، ومع ذلك فإن هذه الظاهرة أصبحت تأخذ في الازدياد الكمي والنوعي بشكل كبير وبشكل طردي مع الزمن. كما أن تناول مشكلة الطلاق من كل باحث حسب تخصصه ومن الجانب المبدع فيه جعلها تتنوع في أسباب وجودها ونتائجها وتأثيراتها، بالإضافة إلى التوصيات التي انتهت بها الدراسات السابقة فمنها ما ظهر بطابع اجتماعي ومنها ما ظهر بطابع نفسي أو اقتصادي أو قانوني أو شرعي أو مقارن أو غيره. (أبو زنط، 2016: 138)

إن مشكلة الطلاق تُعبر في الأصل عن حالة من سوء التفاهم بين الزوج والزوجة وفي واقع هذا البحث فإنه قد تم تسليط الضوء وبشكل واضح على المعوقات التي تقف وراء ذلك، فليس من الأهداف الأساسية لهذا البحث هو دراسة الأسباب الظاهرة التي تؤدي إلى الطلاق فهي باتت مدروسة في غالبية المجتمعات ومعروفة لدى الكثير من الباحثين والمؤسسات أيضاً من حيث الكم والنوع والتي يظهر منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية

والنفسية وغيرها...، (عدوي، 2011: 142) إلا أن ما يميز هذا البحث عن ما سبقه هو تناول هذا الموضوع بالاعتماد على الدراسات السابقة التي درست تلك الأسباب وحددت مدى تأثيرها ووضعها في قالب جديد، وتحديد الصورة الكلية المؤثرة على ازدياد مشكلة الطلاق في داخل المجتمعات، وتحديداً المجتمع الفلسطيني من خلال الرؤية التحليلية النقدية التي تقف وراء الأسباب الخفية المؤثرة على الأسباب الظاهرة التي عملت على ازدياد مشكلة الطلاق.

لقد ظهر من خلال ما تم الإشارة إليه في بداية هذا البحث أن مشكلة الطلاق في ازدياد طردي مع الزمن وهو ما ظهر إحصائياً من خلال الدراسات السابقة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن الأسباب التي تعمل على زيادة مشكلة الطلاق قد تم تحديد الكثير منها مثلما تم الإشارة إلية، بالإضافة إلى ذلك أيضاً فإنه قد تم إجراء الكثير من الدراسات المتناولة لهذا الموضوع، وتبين أن هذا الموضوع بات معروفاً في كبره وزيادته لدى غالبية أفراد المجتمع الفلسطيني من خلال ما تم نشرة في وسائل الاعلام المتقدمة حالياً مثلما هو واضح أمام الجميع، ومع ذلك فإن هذا البحث بالإضافة إلى تناوله لمشكلة الطلاق بصورة تحليلية نقدية إلا أنه تناول في هذا البحث كجزء ثاني منه لدراسة اجتماعية ميدانية أيضاً خاصةً لعينة من النساء المطلقات فقط والمقيمات في داخله ليكون بذلك توضيحاً وبشكل أكبر لتحديد صورة الارتباط الواضحة بين مشكلة الطلاق وعدد من المتغيرات الموجود خاصة في هذه الفترة الزمنية الحالية للعمل على مقارنتها مع ما سبقها من فترات أخرى مختلفة.

مشكلة وتساؤلات البحث:

لقد مر المجتمع العربي الفلسطيني بالعديد من الظروف الصعبة التي عانى منها خاصة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بتعاقب سنوات الاحتلال الطويلة علية خلال العديد من العقود الزمنية السابقة، وقد رافق هذه الفترات الزمنية حالة من التماسك الثقافي والاجتماعي جنباً إلى جنب مع العمل الوطني، إلا أنه قد ظهر بعض من حالات التفكك الأسري مؤخراً خاصة المتمثلة بارتفاع نسبة الطلاق خلال العقدين الماضيين بشكل واضح، وظهر هذا التزايد للطلاق بشكل أكبر خلال فترة العقد الزمني الأخير بشكل تدريجي (العقد الثاني من هذا القرن) إلى أن وصلت إلى النسبة المرتفعة منه حالياً مقارنةً بالفترات الزمنية السابقة من حياة هذا المجتمع، ورافق ذلك إجراء العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أنه ومع كل هذه الدراسات لم يتم الوقوف على معرفة كافة الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة حالات الطلاق في هذا المجتمع والتي اصبحت بذلك تُشكل ظاهرة اجتماعية عامة داخل هذا المجتمع ولها أخطارها على الأسرة والمجتمع، حيث وصلت نسبتها في داخل المجتمع الفلسطيني إلى حوالي (20%) من جميع عقود الزواج الرسمية المسجلة في المجتمع الفلسطيني، (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2019)، لذلك فقد شكل هذا الدافع الأساسي وراء إجراء هذا البحث وهو الوقوف على تحديد الأسباب المعروفة وغير المعروفة ولو شكل ذلك بداية ومحاولة بسيطة لمعرفة حجم هذه الظاهرة وتحديد أسبابها بعد أن اصبحت مقلقة لمختلف الأسر داخل هذا المجتمع العربي خاصةً في الوقت الحاضر. لذلك فإن المشكلة الرئيسية في هذا البحث تظهر من خلال استعراض السؤال الرئيسي المحير والغير واضح الإجابة عليه وهو: لماذا تزداد حالات الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني بشكل طردي مع الزمن خاصة خلال الفترة الزمنية (2010-2019)؟

وينبع من هذا التساؤل مجموعة من الاسئلة الفرعية التي توضحه وتفصله بشكل أكبر وهي:

1- ما مدى درجات الاختلاف في نوعية وإحصائيات نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني في الفترة الحالية مقارنةً بالفترات السابقة؟

2- هل يوجد لطبيعة الفترة الزمنية من تأثير على ازدياد نسبة هذه الحالات من الطلاق في هذا المجتمع، سلباً أو إيجاباً؟
3- كيف يمكن العمل على تحليل الواقع الاجتماعي الذي يقف وراء ارتفاع نسبة الطلاق في نفس هذا المجتمع؟
4- هل توجد رؤية مختلفة داخل هذا المجتمع عملت على زيادة حالات الطلاق فيه؟
5- هل أن لخصوصية المجتمع الفلسطيني من تأثير على ارتفاع نسبة حالات الطلاق فيه مقارنةً بغيره من المجتمعات؟
6- هل توجد رؤية مختلفة للنساء المطلقات عن طبيعة هذه المشكلة وعن اختلاف مدى التأثيرات لأسباب وقوعها داخل المجتمع الفلسطيني؟
7- هل توجد أسباب خفية تقف وراء الأسباب الأساسية المعروفة والظاهرة والمؤدية إلى ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وما هي هذه الأسباب الخفية؟

فرضيات البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص نوعين من الفرضيات وهما:

أولاً- الفرضيات العامة القائمة على التحليل والنقد وتتمثل بكل من:

1- إن الفترات الزمنية المختلفة في حياة المجتمع الفلسطيني تعمل على توضيح ومعرفة طبيعة الزيادة لحالات الطلاق في داخل هذا المجتمع.
2- كما أن العوامل المختلفة من اجتماعية واقتصادية وثقافية لها أثر على وجود تلك الزيادة من حالات الطلاق، بالإضافة إلى وجود الأسباب الخفية ورائها.
3- كما أن لخصوصية هذا المجتمع من تأثير كبير على زيادة هذه الحالات من الطلاق وخاصةً في بعض المناطق دون غيرها.

ثانياً- الفرضيات الخاصة برؤية وجهات نظر عينة من المطلقات في مدينة رام الله الفلسطينية والقائمة على التحليل الإحصائي وتتمثل بكل من:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$)في زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات تعزى لمتغير عدد الأطفال.
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

أهداف البحث:

لقد هدف هذا البحث إلى التوصل لعدد من الأمور وهي:

1- إظهار أسباب ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني خلال الفترة الزمنية الأخيرة (2010- 2019) مع إظهار العوامل الأكثر تأثيراً على وجودها.

2- توضيح درجات الاختلاف في نوعية وإحصائيات نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني في الفترة الحالية ومدى اختلافها عن الفترات السابقة سلباً أو إيجاباً.
3- إظهار مدى التأثير لطبيعة الفترة الزمنية على ازدياد نسبة هذه الحالات من الطلاق في هذا المجتمع.
4- الكشف التحليلي والنقدي على توضيح الواقع الاجتماعي الذي يقف وراء ارتفاع نسبة الطلاق في هذا المجتمع.
5- توضيح الرؤية المختلفة داخل هذا المجتمع والتي عملت على زيادة حالات الطلاق فيه.
6- إظهار الوضع الخاص للمجتمع الفلسطيني ومدى تأثيره على ارتفاع نسبة حالات الطلاق فيه.
7- توضيح الرؤية المختلفة للنساء المطلقات عن طبيعة هذه المشكلة وعن اختلاف التأثيرات لأسباب وقوعها داخل المجتمع الفلسطيني.
8- وضع خطة ارشادية للتخفيف من هذه الظاهرة نوعاً ما، مع التقييم لهذا الموضوع من حيث تأثيراته المتنوعة على المجتمع الفلسطيني.
9- توضيح الأسباب الخفية التي تقف وراء التأثير على الأسباب الظاهرة والمؤدية لزيادة نسبة الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث العلمية والعملية في مساهمته وتوضيحه لظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني لا سيما وأن هذه الظاهرة آخذة في الازدياد بشكل ملحوظ بين مختلف مناطق هذا المجتمع وتتمثل هذه الأهمية بكل من:

أولاً: الأهمية العلمية وتعمل على تحقيق كل من:

1- العمل على الاهتمام بموضوع التحليل النقدي كأسلوب لدراسة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الجزء الميداني منه.
2- الكشف عن التأثير للعوامل المتقدمة المختلفة في العالم في مدى وجودها وتأثيرها على إيجاد حالات سلبية في بعض المجتمعات من أهمها انتشار وسائل الإعلام والانترنت وكيفية تأثيرها سلبياً على ازدياد حالات الطلاق.
3- كما تنبع أهمية هذه الدراسة في إظهارها واهتمامها بالعوامل الأساسية وخاصة العوامل الخفية التي يساعد الكشف عنها في كيفية معرفتها ومواجهتها من أجل التخفيف من ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وذلك نظراً لخصوصية هذا المجتمع المختلفة عن غيره والفترات الزمنية المختلفة من حيث عدم الاستقرار التي مر وما زال يمر بها.
4- استخدام هذا البحث كمرجع مهم عن هذا الموضع وفي هذه الفترة بالذات في حياة المواطن والمجتمع العربي الفلسطيني، وذلك بما يميزه عن غيره بأنه بحث تحليلي ونقدي وميداني في نفس الوقت، حيث ساعد ذلك في المساهمة والكشف عن حالات الغموض التي تنتاب هذه الظاهرة وجعله كدراسة مستكملة للناحية التراكمية عن هذا الموضوع.

ثانياً- الأهمية العملية (المجتمعية): وتتمثل بما يلي:

1- معرفة الحالة التي وصل اليها المجتمع الفلسطيني بشكل خاص فيما يتمثل بظاهرة الطلاق وكيفية مواجهتها بهدف التقليل منها.
2- تحديد بعض من الطرق المناسبة كتوصيات في نهاية هذه الدراسة، بحيث تأتي مبنية على ما تم التوصل إليه من نتائجها حتى يتم مواجهة أسباب الطلاق الرئيسية الظاهرة والمباشرة وغير الظاهرة بشكل مباشر أيضاً.

3- معرفة طبيعة المجتمع الفلسطيني ومقارنته مع غيره من المجتمعات الأخرى فيما يتعلق بظاهرة الطلاق لتحديد طرق مواجهتها بشكل عملي.
4- دراسة الظروف الخاصة الموجودة في المجتمع الفلسطيني والمختلفة عن غيره من المجتمعات والتي لا بد إلا أن يكون لها تأثير على مثل هذه القضايا الاجتماعية التي أخذت في الازدياد الكبير كالطلاق.

حدود ومجالات البحث:

- المحدد الموضوعي: ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني.
- المحدد البشري: النساء المطلقات في مدينة رام الله من المجتمع الفلسطيني.
- المحدد المكاني: مدينة رام الله وسط الضفة الغربية من المجتمع الفلسطيني.
- المحدد الزماني: العام 2018 م.

مفاهيم الدراسة:

الطلاق: هو إنهاء العقد الشرعي المسجل قانونياً في الدوائر الرسمية الذي يترتب عليه المعيشة معاً بين الذكر والأنثى داخل الأسرة في المجتمع الفلسطيني (ابو زنط، 2016: 18). **ويعرف إجرائياً** في هذا البحث بأنه كل امرأة مطلقة ضمن المؤسسة المعروفة وهي المحكمة الشرعية في المجتمع الفلسطيني.

المتغيرات: تم دراسة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى تأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وتعرف هذه المتغيرات الاجتماعية **إجرائياً** بأنها هي المتغيرات المتمثلة بخروج المرأة للتعليم والعمل وما يرتبط به في داخل المجتمع الفلسطيني وتأثيراته المتنوعة على الأسرة والمتغيرات الثقافية هي المتمثلة بالتطور في وسائل الإعلام وانتشار الانترنت بمواقعه المختلفة من اجتماعية واقتصادية ومواقع تواصل اجتماعي وغيرها، أما المتغيرات الاقتصادية فهي المتمثلة بارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الاستهلاك المظهري وغيره من الأمور الأخرى.

المطلقات: هن فئة النساء اللواتي وقع عليهن حكم فسخ عقد الزواج ضمن المؤسسات الرسمية في داخل المجتمع الفلسطيني وتعرف هذه الفئة **إجرائياً** في هذه الدراسة بأنها كل امرأة تم إبلاغها رسمياً وبشكل مكتوب وموثق بأنه قد تم تطليقها من زوجها وأصبحت تعيش خارج نطاق الزواج.

المنطلق النظري للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على أساس أن الطلاق يعتبر ظاهرة عالمية في مختلف دول ومجتمعات العالم ومع كل ذلك فقد أصبح يأخذ حيزاً في الوجود والارتفاع في عدد حالاته في داخل المجتمع الفلسطيني لا سيما في فترة العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين والمسلم النظري هنا يقوم على أساس الازدياد للتقليد (المحاكاة) من قبل افراد هذا المجتمع لغيره من الأفراد في المجتمعات الأخرى، لا سيما في فترات الرخاء في هذا المجتمع والتي تتمثل بانخفاض الضمير الجمعي في المجتمع الفلسطيني خاصة بعد زوال ظواهر العمل الوطني التي كانت ظاهرة في العقود الزمنية السابقة من حياة هذا المجتمع والتي تمثلت بفترة الانتفاضة الاولى (1988 – 1993) وفترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000 – 2008 تقريباً).

لقد تشكل الأساس النظري في هذا البحث بالاعتماد على منطلق **الفعل الاجتماعي** وذلك من خلال أن السلوك الفردي القائم على أساس التقليد هو السلوك الذي اصبح يشكل توجهاً عاماً أو سلوك جمعي لدى فئة المطلقين في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، وقد جاء هذا السلوك من خلال الوجود لكل من النسق الاجتماعي

والنسق الثقافي والنسق الاقتصادي التي تُحتم على أهمية وجود النسق المعيشي المناسب كضرورة أساسية للحياة لدى الفرد وخاصة من الناحية المعيشية الظاهرة والموجودة بهذا التصور مسبقاً وفقاً لرؤيتها لدى فئات المجتمع العربي الفلسطيني وتقليدها حالياً من قبل البعض لما لذلك من دلالة ومعنى وهدف لما تم رؤيته من سلوك الآخرين سابقاً كفعل مجتمعي ظاهر حتى ولو كان على خطأ. (ابراهيم، 2010: 96 – 97)

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الزرقة، 2008): بعنوان "الطلاق في الأراضي الفلسطينية من عام 1996 إلى عام 2007- دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني خلال فترة زمنية معينة (1996 – 2007) بالإضافة إلى إبراز الاختلافات بين هذه الحالات ومقارنتها بالدول الأخرى خاصة بالدول العربية، واستخدمت تلك الدراسة المنهج المقارن للمقارنة بين إحصاءات الطلاق في المجتمع الفلسطيني وغيره من المجتمعات الأخرى، وقامت تلك الدراسة على أساس التفسير وفقاً لأداة الملاحظة عن الطلاق في هذا المجتمع وغيرة من المجتمعات العربية، وخلصت الدراسة إلى أن حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني هي الاقل مقارنة بالدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى أن عدم التكافؤ التعليمي يزيد من حالات الطلاق وتبين أن معظم حالات الطلاق تحدث بعد الزواج بشكل قصير.

2- دراسة (ابو زنط، 2016): بعنوان "الطلاق- أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب المؤدية للطلاق من أسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما وتأثير الطلاق على المجتمع الفلسطيني ونظرته واتجاهه نحو هذه المشكلة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكان مجتمع الدراسة هو النساء المطلقات وقامت الدراسة بتناول عينة ممثلة عنهن بلغت 150 حالة، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد تزايد بشكل طردي في حالات الطلاق في هذا المجتمع ومعظم المطلقات من صغار السن ولم يمضي على زواجهن فترة طويلة، وتبين أن أهم عامل مؤثر في حالات الطلاق هو العامل الاقتصادي، بالإضافة إلى تدخلات الأهل، وأن تأثير الطلاق يأتي بشكل أكبر على الأنثى في المجتمع.

3- دراسة (إمارة، 2013): بعنوان "الطلاق غير المنجز بين الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية في فلسطين وبعض البلاد العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الحكم الشرعي والقانوني لوقوع حالات الطلاق المرتفعة في المجتمع الفلسطيني من حيث الحلف بالطلاق من ناحية تحريمه أو لا، واستخدمت تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي من خلال المراجعة لآيات القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية ومراجعة بنود القوانين المعمول بها في هذا المجتمع وبعض من الدول العربية لتحقيق الهدف المذكور، وخلصت هذه الدراسة إلى أن معيار الحكم على ظاهرة الحلف بالطلاق وتحريمه هو العرف الموجود في المجتمع، وتبين أن هذا الحلف لا يعتبر نافذاً ما لم يكن الحالف بالطلاق قاصدا ذلك بشكل جازم له.

4- دراسة (إسماعيل، 2012): بعنوان "طلاق الشابات قبل الدخول- الأسباب والآثار".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع وقوع حالات الطلاق قبل الدخول بين الناس خاصة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى معرفة المشكلات التي تعاني منها النساء بعد الطلاق في مثل هذه الحالات ومعرفة مدى الوجود للحماية القانونية والقضائية لهن بعد الطلاق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة وتشكل مجتمع البحث من النساء الشابات المطلقات وتم أخذ عينة قصدية بلغت 100 حالة منهن، وخلصت تلك الدراسة إلى أن هناك ارتفاع في نسبة الطلاق قبل

الدخول من الفئات صغار السن وغالبيتها من المدن داخل هذا المجتمع، ووجد تأثير للعامل الاقتصادي المسبب للطلاق تمثل في البطالة وعدم العمل خاصة للرجال، بالإضافة إلى عدم المعرفة لطباع كل من الذكور والإناث عن بعضهم البعض قبل الزواج نظراً لتقاليد المجتمع التي تمنع اللقاء بينهما دون عقد القرآن الشرعي.

5- دراسة (عدوي،2011): بعنوان "ظاهرة الطلاق من منظور تربوي اسلامي- المجتمع الفلسطيني في الداخل نموذجاً- دراسة ميدانية تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب وآثار ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة وتكون مجتمع البحث من المطلقين والمطلقات معاً في المجتمع الفلسطيني وبلغت العينة المأخوذة منهم 250 حالة، وخلصت الدراسة إلى أن الأوضاع المؤثرة على حدوث الطلاق قد جاءت مرتبة بالشكل التالي: الأوضاع الثقافية ومن ثم الأوضاع الاجتماعية وقلة الانجاب تلتها الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى قلة التوعية التي تؤدي إلى زيادة حالات الطلاق.

6- دراسة (عمرو والشريف، 2018): بعنوان "درجة التفاؤل لدى النساء المطلقات في فلسطين- دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المطلقات في محافظة الخليل".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة التفاؤل لدى النساء المطلقات في المجتمع الفلسطيني واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة وتكون مجتمع البحث من النساء المطلقات في هذا المجتمع وبلغت العينة 200 حالة منهن، وخلصت تلك الدراسة إلى أن درجة التفاؤل لدى النساء المطلقات قد جاءت بدرجة متوسطة وقد جاءت تلك الدرجة لصالح النساء من ذوات العمر الأكبر فوق 30 سنة واللواتي يعملن ومستواهن التعليمي أعلى مقارنة بالغير من النساء المطلقات.

7- دراسة (ستين وآخرون،2012): بعنوان " دورة العمل والطلاق".

هدفت تلك الدراسة إلى الربط بين العوامل الاقتصادية وتحديداً أوقات الأزمات ووجود حالات الطلاق في داخل مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت تلك الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي وأداة الاستبانة والمقابلة، وكان مجتمع البحث من النساء المطلقات وتم دراسته في أحدى المناطق كعينة تجمعات كاملة في تلك المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثيراً قوي للأزمات الاقتصادية وارتفاع حالات الطلاق خاصة لدى قليلي المستويات التعليمية والنساء من صغيرات السن وغير المنجبات للأطفال.

التعليق على الدراسات السابقة:

أظهرت معظم الدراسات ارتفاع واضح في حدوث حالات الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني وقد تبين أن الأسباب المعروفة والمؤثرة على ارتفاع هذه الحالات هي الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية إلى حد، ما في حين تجاهلت معظم هذه الدراسات تناول بعض الأسباب الأخرى في تأثيرها للطلاق مثل العامل النفسي والعوامل المتدخلة الاخرى غير المعرفة لهذا الوقت كاجتماع عاملين في تأثيرهما معاً على ارتفاع حالات الطلاق، وقد اتفقت جميع الدراسات السابقة ايضاُ على أن حالات الطلاق المرتفعة تحدث بعد الزواج بشكل قليل ولدى النساء الصغار في العمر وعندما لم يتساوى المستوى التعليمي، بالإضافة إلى عدم التفاهم بين الأثنين قبل الزواج، وقد أوضحت تلك الدراسات من خلال توصياتها لضرورة العمل على التقليل من حالات الطلاق في هذا المجتمع بشكل جدي وأن هذه المسؤولية لا تقع فقط عل كاهل الشباب والفتيات وإنما على المؤسسات القضائية والتعليمية والإرشادية وغيرها. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية فقد عملت الدراسة الحالية على تحديد بعض الأسباب المؤثرة على ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني سواء تم تناولها في دراسات

سابقة أو لم يتم تناولها، بالإضافة إلى دراسة بعض العوامل المؤثرة بشكل غير مباشر والتي لم يتم تناولها في آية دراسة سابقة من قبل، وهذا يعمل على توضيح ظاهرة الطلاق ولو بمساهمة بسيطة من قبل الدراسة الحالية للانطلاق بعدها في دراسات أخرى للتخفيف من حدة الارتفاع الكبير والطردي زمنياً لظاهرة الطلاق في هذا المجتمع العربي.

مصادر المعلومات الخاصة بهذا البحث:

1- المصادر الأولى:

وهي التي تتمثل بكل من الكتب والأبحاث المنشورة في الدوريات والرسائل الجامعية الدراسية عن هذا الموضوع، بحيث تم البحث عنها وتجميعها ومراجعتها، وتم أخذ ما يمكن الاستفادة منه وما يُغني هذا البحث من أجل إنجاز عمله والعمل بعدها لاستكمال الدراسة الميدانية منه كجزء ثاني والتي اعتمدت على البيانات الميدانية، وقد جاء تحديد الإطار الزمني للدراسات السابقة المستخدمة في التحليل النظري لهذا البحث متمثلاً بأن غالبية هذه الدراسات المستخدمة قد تم إجراءها في المجتمع الفلسطيني وغيره من مجتمعات العالم خلال الفترة الزمنية (2010 – 2019) حيث وصلت إلى نسبة (84%)، وهي الفترة المتناولة في دراسة موضوع الطلاق في هذا البحث، تلتها نسبة (14%) من الدراسات التي تم إجراؤها خلال الفترة الزمنية (2007 – 2010) وهي فترة قريبة من فترة الدراسة الحالية بشكل كبير، وجاءت نسبة (2%) فقط للدراسات التي تم إجراؤها خلال الفترة الزمنية (1999 – 2007).

2- المصادر الثانية:

وهي الأداة المستخدمة في الجزء الميداني من هذا البحث وهي أداة " الاستبانة " كأداة مهمة لاستكمال البحث في الجزء الميداني منه، والعمل بعد ذلك على استخراج النتائج المطلوبة بعد أن تم فحص الفرضيات الميدانية الموضوعة في بداية هذا البحث والتحقق من مدى تأثيرها ومقارنتها مع المتغيرات المدروسة في بعض الدراسات السابقة لتوضيح الصورة الموجودة عن ظاهرة الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني من خلال إظهارها لمدى تأثير تلك المتغيرات على تحديد الزيادة لهذه الظاهرة من خلال رؤية وجهات نظر النساء المطلقات في هذا المجتمع.

القسم الأول: الدراسة التحليلية النقدية:

"أسباب وتأثيرات الطلاق داخل المجتمع الفلسطيني"

تمهيد:

إن دراسة أي ظاهرة كانت طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية لا بد إلا من تأثير أسباب قد أدت إلى وجود هذه الظاهرة، وأن ظاهرة الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني والتي باتت تُشكل أحدى المشاكل الاجتماعية الكبيرة فيه يوجد ورائها أسباب خفية أدت إلى زيادتها، لا سيما وأنها أخذت في الارتفاع المفاجئ خلال السنوات القليلة الماضية ولم يتم التخفيف منها حتى هذا الوقت، ولا شك في أن هذه الظاهرة قد وجدت أرضية خصبة لزيادة حالاتها، ولا بد إلا أن يكون الوعاء الذي اتسع حالات هذه الظاهرة هو متقبلاً لتلك الزيادة، متمثلاً ذلك بالفئات المطلقة خاصة من الرجال باعتبار أن القوامة في النهاية هي بيد الرجل في المجتمعات العربية والإسلامية ومنها المجتمع العربي الفلسطيني.

إن ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي الفلسطيني أصبحت تُشكل مصدر قلق كبير لمعظم فئات هذا المجتمع، ولذلك فلا بد من الوقوف على أسباب حدوث الزيادة لمثل هذه الظاهرة خاصة وان هذا المجتمع له خصوصية مختلفة عن غيرة من المجتمعات، تتمثل بعدم الاستقلالية الكاملة له، عدا عن ظروفه المادية والنفسية والإقليمية الخاصة به، ولا بد من العمل في هذا القسم من البحث لتناول الأسباب الخفية التي تقف خلف حدوث الزيادة لحالات الطلاق في داخل هذا المجتمع، وذلك بتناول تلك الأسباب بشكل تحليلي ونقدي قبل أن يتم إجراء الدراسة الاجتماعية الميدانية على عينة من النساء المطلقات في داخل هذا المجتمع، فلقد تبين أن هنالك مجموعة من الأسباب الرئيسية الخفية التي أدت إلى زيادة نسبة الطلاق بشكل طردي مع الزمن ولا بد هنا من تناول عدداً من هذه الأسباب وهي:

أولا: التقليد غير الصحيح القائم على بعض الأسس المتناقضة:

لقد ظهر من خلال العديد من الدراسات السابقة أنه كان وما يزال أن للتقليد غير الصحيح القائم على الأسس المتناقضة تأثيراً كبيراً على التغيرات الاجتماعية المختلفة في المجتمعات، وقد تبين أن لهذا التقليد عدد من الأشكال التي توضحه بصورة أفضل، فلقد ثبت أن الغزو الثقافي والذي يأتي من خلال التقارب الإعلامي المتعدد الأشكال وبوسائله المختلفة والمتقدمة حالياً يعتبر من أولى الأسباب التي تقف وراء هذا التقليد، والذي تمثل ذلك بزيادة التقليد لحالات الطلاق في المجتمعات في هذا العالم بما فيها المجتمع العربي الفلسطيني. كما تبين أن الأحوال الموجودة في المجتمع تتأثر بذلك التقليد وصورة المختلفة وذلك تبعاً للثقافة الموجودة في كل مجتمع من هذه المجتمعات، فلقد تبين أن للثقافة والقيم الثقافية دوراً مهماً ومؤثراً في حياة المرأة والأسرة وفي طلبها للطلاق، بحيث أصبحت هذه المطالب من الناحية الثقافية تتصف بدرجة معينة من القبول وبدرجة سهلة عكس ما كان يُعرف سابقاً، لذلك فهناك من يعد الطلاق انعكاساً لمنظومة القيم الأخلاقية التي تستتر بقناع قضايا المساواة بين الجنسين والحرية التي يذهب ضحيتها الأطفال في النهاية. (الشبول، 2010: 659)

كما ظهر أنه من الصور الأخرى المتعلقة بهذا التقليد الغير صحيح هو الوجود وبدرجة واضحة لانخفاض الوازع الديني لدى فئة الشباب وخاصة من المطلقين داخل المجتمع العربي الفلسطيني، فلقد تبين أن الشريعة الإسلامية قد أعطت للزوج الحق في إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة متى دعت الضرورة إليه ودون الحاجة إلى إرادة الزوجة في ذلك لكونه مالكاً للعصمة الزوجية، غير أن الزوج الذي يطلق زوجته من غير حاجة أو مسوغ شرعي هو آثم عند الله لأنه قد اساء استعمال هذا الحق الذي جعله الشارع بيده، ويكون بذلك متعسفاً في طلاقه أي أنه يُعتبر ظالماً للمرأة والأسرة أيضاً.(بودية، 2016: 7)

كما ظهر بعض من الصور الأخرى للتقليد غير الصحيح في المجتمع الفلسطيني والمؤدية إلى زيادة نسبة الطلاق فيه وهي ظهور الثقافة الفرعية للجيل الشاب وسيطرتها على بعض العادات الممارسة ولكن بشكل غير مناسب، وخير مثال على ذلك هو بقاء الثقافة الذكورية المسيطرة والتي شكلت احدى الأسباب لوجود كثير من حالات الطلاق خاصةً في السنوات الأخيرة من العقد الثاني والعشرين وهو عكس ما كان الحال عليه في العقود السابقة من حياة المجتمع العربي الفلسطيني ومواطنيه، فهذا يدل على أن الظروف تتغير وتتبدل وفقاً للفترة الزمنية التي يمر بها كل مجتمع، بالإضافة إلى أن الفروق المجتمعية والفردية لسكانه تلعب دوراً مهماً في التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيره من الجوانب الأخرى، وأبرز مثال على ذلك هو ما كان داخل المجتمع الأردني سابقاً والذي تمثل بارتفاع نسبة الطلاق فيه، وربما يعزى سبب ارتفاع نسبة الطلاق في ذلك المجتمع خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية للمواطن الأردني على نحو عام، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن مدينة عمان قد ازدهرت

اقتصاديًا خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وربما أدى هذا النشاط التجاري إلى تحسين الأحوال الاقتصادية للبعض من سكان ذلك المجتمع العربي القريب من المجتمع الفلسطيني والذي دفع بعضهم الآخر إلى التفكير بالانفصال والزواج مرة ثانية أو تعدد الزوجات. (ملكاوي وخريسات، 2012: 64)

كما تبين أنه ومن الصور الأخرى للتقليد غير الصحيح الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني هو سوء التفاهم المعيشي نتيجة للصراع ما بين الثقافة الأصلية والثقافة الجديدة، وقد ظهر أن هناك عوامل عديدة تساعد على إخفاق الزواج وتؤدي إلى الطلاق وهي القيم والاتجاهات والمعتقدات الدينية والسياسية والثقافية، ويحدث الطلاق أيضا في هذا المجتمع نتيجة عوامل متعددة، لذلك فمن الضروري إبراز الاختلافات المتنوعة وتوضيحها في أعداد حالات الطلاق خلال السنوات السابقة وكيفية نموها حالياً على اعتبار أن الطلاق يمثل نقطة ضغط على الكيان الاجتماعي والعائلي ويؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير به في النهاية. (تركية، 2015: 165)

لقد ظهر أن سيطرة التربية القديمة ذات الطابع الذكوري الغير مستقل وغير المتقبل للتحرر من الأساليب القديمة في التعامل داخل الأسرة في المجتمع الفلسطيني قد أوجدت صورة سلبية للتفاهم بين الزوجين، وقد اصبحت هذه الصورة من الصور الحديثة لوجود التقليد الأعمى كدافع لزيادة حالات الطلاق الموجودة في داخل هذا المجتمع، مما أدى في النهاية إلى ايجاد الخلافات المؤدية للصراع داخل الأسر وخاصة بين الزوجين، ومن ثم فقد أدت تلك الصراعات إلى زيادة حالات الطلاق فيه، حيث ظهر أن نظام الأسرة في المجتمع الفلسطيني القائم على أساس الابوية والذكورية الشديدة والمترسخة في هذا المجتمع منذ زمن بعيد تشير إلى عدم الاهتمام بحقوق المرأة مثلما هو معروف لدى الجميع، وأن خفت هذه الحدة إلا أنها ما زالت قائمة ومؤثرة بشكل ملحوظ حتى وأن ظهر عكسها في بعض من الاقوال والخطابات، إلا أن ذلك يبقى شكلياً فقط رغم كل الجهود الساعية إلى تخفيفها.(إسماعيل، 2012: 43)

كما ظهر أن من الصور الأخرى للتقليد غير الصحيح والتي أدت إلى زيادة حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني هو الغرور الزائد عن الحد وفي غير مكانه والذي يوصف بحماس الشباب المتهور نظراً للطاقة القوية لدى الشباب، والذي يرجع ذلك لأسباب مختلفة قد تكون سياسية نتيجة لوضع الاحتلال أو نفسية بسبب ذلك الوضع أيضاً وغيرها من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى زيادة حالات الطلاق، فلقد ظهر أن من شروط إيقاع الطلاق هو عدم نقص الأهلية لدى الرجل المُطلق، وهنا لا بد من الذكر أنه يوجد تناقض في كلا الحالتين وهي اعتبار أن العوامل النفسية هي أحدى أسباب زيادة حالات الطلاق وبين وجود الأهلية لأن من أسباب الطلاق في مجتمعنا الفلسطيني مثلما ظهر في العديد من الدراسات السابقة هي الأسباب النفسية فكيف يُفسّر ذلك أي الطلاق بأنه جائز شرعياً أو حتى قانونياً واجتماعياً...؟. (زروقي، 2016: 12)

ثانياً: انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً:

لقد تبين أن عدم القدرة على تحمل المسؤولية الكافية بوقت قصير هي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وجود انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً في حياة الأسرة العربية الفلسطينية حديثة النشأة، ونلاحظ أن حوالي ثلث حالات الطلاق قد تمت بين الأزواج الذين لم يمضِ على حياتهم الزوجية سنة واحدة، وهذا يدل على أنه يوجد علاقة ارتباط قوية بين استمرار الحياة الأسرية الفلسطينية وبين تماسكها بسبب زيادة المرور الوقتي عليها.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999 الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998 رام الله – فلسطين: 24)

كما ظهر بأن الفروق الفردية بين الزوجين ومنها عوامل الاختلاف في السن والانتقال المباشر والغير مناسب أحياناً من بيئة لأخرى أصبحت تعتبر من الأسباب المؤدية إلى انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها السابقة للطلاق من البداية وما يتبعها لاحقاً. كما تبين أن بعض الأسر الفلسطينية تُسرع بعقد القرآن بين الشاب والفتاة دون أن يكونا قد تعارفا بدرجة كافية على طباع كل منهما ومدى ملائمة تلك الطباع للآخر، وذلك لأسباب مبررة اجتماعياً منها رفع الحرج عن أهل الفتاة عند زيارة الشاب لأهل زوجته، ولتمكينه من الحديث اليها في بيئة اجتماعية محافظة لا تسمح باختلاط الشاب والفتاة قبل عقد قرانهما.(الرد يعان، 2008: 12)

كما ظهر أيضاً أن عدم الجاهزية المناسبة للحياة الزوجية الجديدة خاصة فيما يتعلق بطريقة التعامل بين الزوجين منذ البداية وعدم القدرة على التكيف المعيشي الجديد أصبحت تعتبر من الأسباب المؤدية إلى انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً، لذلك فلا بد من حُسن التكيف في ظل التغيرات الموجودة بمرونة واضحة على اعتبار أن ذلك مرتبط بالتغير الاجتماعي الحاصل، بالإضافة إلى حالات التغير في النواحي الأخرى والتي ظهرت بأنها سبباً من أسباب زيادة حالات الطلاق مؤخراً، بحيث تمثلت أبرز صورها بتمسك الرجل بسلطاته وعدم المسايرة في العلاقات داخل الأسرة. (ابو زنط، 2016: 34)

لقد تبين أن تأثير العوامل المحلية الخاصة بداخل المجتمع الفلسطيني نفسه مثل علاقات الأقارب وما يتبعها من عادات وتقاليد قد تختلف لدى البعض في عدم تقبله لها، بحيث أنها قد ساعدت على ارتفاع حالات الطلاق داخل هذا المجتمع، وتبين أيضاً أن التأثير للعوامل الإقليمية مثل السفر للعمل في الدول المجاورة أو الزيارات للأقارب، والتأثير للعوامل العالمية البعيدة ومحاولة تقليدها نظراً للتقارب الإعلامي الكوني حالياً مثل المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي وما شابهها أصبحت من الأسباب المؤدية إلى انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً والتي أدت في النهاية إلى ارتفاع حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، على اعتبار أن من شروط وقوع الطلاق أن يكون الرجل أهلاً للطلاق، والملاحظة هنا إذا لم يكن الرجل أهلا ومستعداً للحياة الزوجية فكيف سيكون أهلاً للطلاق؟ إذاً كان الأجدر في بداية الحياة الزوجية الاستعداد لها حتى يصبح الزواج مشروعاً وإلا سوف يكون الزواج غير صحيحاً وغير ذات كفاءة مناسبة وتكون الحياة الزوجية مهتزة ومعرضة للتفسخ منذ البداية، وهذا ما ساعد على زيادة حالات الطلاق مثلما هو ظاهر في داخل هذا المجتمع. (إمارة، 2013: 364– 365)

كما تبين أن تغير الأدوار كل مرحلة زمنية بناءً على المركز الجديد من زوج وأب وغيره وما يتبعه من عمل مغاير عن ما سبقه تعتبر من العوامل المساعدة على انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقا إذا لم تكن تسير في مكانها المناسب، على اعتبار أن الحكمة من تقسيم الطلاق بأقسام مختلفة وإمكانية التراجع عنه بصورة سهلة كل مرة خاصة في مراحله التمهيدية هو من أجل الإبقاء والمحافظة على الحياة الزوجية، وإعطاؤها الفرصة مرة ثانية للاستمرار والتنبيه بتغير الأدوار، وبذلك وقف الدين الإسلامي موقف الوسط بين التشريعات التي تعطي للزوج حق التطليق بلا حدود أو قيود، وبين تلك التي تقضي بانتهاء الزوجية بمجرد طلقة واحدة. (عدوي، 2011: 22)

إن عدم التخطيط المُسبق للإنجاب من حيث التحديد الوقتي والعددي له وعدم السكن المناسب للأسر ذات الزواج الجديد وارتفاع درجة التكاليف المعيشية اليومية باستمرار بعد الزواج مقارنة بالفترات السابقة لها وعدم القدرة على التكيف المناسب مع الغير خاصة من قبل الزوجين كل منهما مع الآخر أصبحت تُعتبر من أسباب انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقا، لأنه قد تبين أن التخطيط غير السليم للحياة الأسرية في المجتمع العربي الفلسطيني قبل الزواج هو اهم أسباب الطلاق الواقعة داخل

هذا المجتمع، لا سيما وأن الفترة الأخيرة شهدت ازدياد ملحوظاً في ارتفاع حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع وبشكل لم يسبق له مثيل مقارنة بالعقود الزمنية السابقة من حياة هذا المجتمع، على الرغم من الصعوبات المادية التي فاقت سابقاً ما يوجد من صعوبات مادية في حياتنا الحاضرة، وهذا ما يوضح أن السبب الاقتصادي لوحده ليس هو السبب الرئيسي لحدوث حالات الطلاق فقد يكون له تأثيراً ولكنه ليس وحده بل أن سوء التفاهم وسوء التخطيط السليم كان له نصيباً أكبر في ازدياد حالات الطلاق داخل المجتمع الفلسطيني.(صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية، الاثنين/ 19 / 3 / 2018 م، العدد 8018، رام الله والبيرة: 12)

ثالثا: ازدياد الأمراض الاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق:

لقد ظهر أن من أبرز صور الأمراض الاجتماعية وتأثيرها على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني هو الكذب في التعامل ما بين الأزواج بصورة المختلفة، بمعنى إمكانية عدم وجودة بصورة مباشرة أو إكتشافة بشكل متأخر عند قوله، حيث يعتبر ذلك من الأسباب التي عملت على ازدياد حالات الطلاق داخل المجتمع العربي الفلسطيني، حتى وأن ظهر لدى البعض أن هنالك عدد من الأمور التي تحد من هذه الظاهرة أي ظاهرة الطلاق أو تجعل منه صورة للتصديق من قبل الطرف الثاني وهو المتمثل بالعمل على زيادة غلاء المهور لدى الإناث وموافقة الذكور عليها، وهذا ما يوهم بوجود صورة من الصدق في التعامل منذ البداية، لأنه قد ظهر وجود علاقة ارتباط بين المهر المؤجل بالتعويض عن الطلاق التعسفي والتعويض عنه بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني الذي كان معمول به في داخل المجتمع الفلسطيني قبل وعند بدايات تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 م وما زال يؤخذ به حتى الوقت الحاضر وبجزء كبير منه حتى مع الادعاء بوجود نوعاً من التعديلات الخاصة بهذا المجتمع، إلا أن ذلك لم يخفف من حالات الطلاق في هذا المجتمع بل على العكس من ذلك، فهذا يعتبر جزء من الأمراض الاجتماعية وهو الاتفاق غير الصادق ضمنياً والمتمثل بالموافقة على غلاء المهور منذ البداية حتى ولو ظهرت تلك الموافقة عليه بشكل مُبطن.(عتيلي،2011: 164)

كما ظهر أن من الصور الأخرى للأمراض الاجتماعية وتأثيرها على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع هي السرقة لكل طرف من الطرف الثاني حتى ولو لم يظهر ذلك بصورة تقليدية أيضاً، فالاستغلال مثلاً يعد صورة من صور السرقة، وخير مثال على ذلك هو ترك بعض الأزواج نسائهم تعمل وهم دون ذلك، فلقد تبين من خلال دراسة هذه الحالة أنها من أخطر الأسباب التي أدت إلى وجود وزيادة حالات الطلاق في المجتمع العربي الفلسطيني، وقد تبين أن مثل هذه الحالات حتى قبل حدوث الطلاق ربما تساعد في انتشار الفتنة وإلى انتشار السمعة السيئة عن المجتمع، بالإضافة إلى نشوء جيل من الأطفال غير السوي، وتؤدي إلى زيادة الاعباء المادية على الفرد والمجتمع ويزيد ذلك من نسبة غير المتزوجين في المجتمع والتي تعتبر مرتفعة في أصلها والمتمثلة بعزوف عدد كبير من الشباب والفتيات عن الزواج بسبب عدم عمل الرجل وعدم قدرته على تجهيز نفسه للزواج نتيجة للتربية التي أخذ بتقليدها من حياة والديه. (صالح، 2014: 15)

كما ظهر أن النفاق في التعامل ما بين الأزواج يعد من الأمراض الاجتماعية ويكون سبباً آخر من الأسباب الخفية التي تعمل الزيادة في درجة وجودها وتأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق داخل هذا المجتمع، حيث تبين أن الوصول إلى درجة من النضوج الفكري والعقلي والجسمي وأن الحاجة للثلاث عوامل المذكورة لا بد إلا أن تتمثل في التوصل إلى فلسفة موحدة وجامعة لهما وتحتاج أيضاً لنظرة واقعية للحياة الموجودة، وهي بذلك التي تمكن في النهاية من الشعور الصحيح القائم على التوازن والاستقرار للواقع الحقيقي الذي يواجهه الطرفان بعيداً عن أي نوعٍ من

أنواع النفاق، لأن النفاق بصورة المختلفة يعيق من التوصل إلى تلك الحالة من الفهم للواقع والمستقبل الصحيح. (تركي ومكطاف، 2018: 17)

كما ظهر أن المغيبة فيما بين الأزواج تعتبر أيضاً من الأمراض الاجتماعية المؤثرة على ذلك وتعمل الزيادة في وجودها وتأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق، حيث تبين أن من العوامل اللازمة والمهمة للتخفيض من حالات الطلاق الموجودة في هذا المجتمع هو الابتعاد عن المقارنة ما بين الزوج وآخرين من الرجال من حيث المعاملة والوضع المادي أو المنظر أو أي شيء آخر بصورة تقليدية لهم خاصةً من قبل الزوجة، وقد ظهر مثلما تبين في الدراسات السابقة أن ازدياد درجة المغيبة كإحدى الأمراض الاجتماعية في هذا المجتمع والناتجة عن وقت الفراغ وخاصةً لدى النساء قد تؤدي إلى ارتفاع وقوع حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع وتؤدي أيضاً إلى عدم الشعور بالولاء للأسرة ,Lawton (Denis , 1980, p: 46)، لا سيما وأن بعض النساء تحاول إظهار الغير بصورة افضل من زوجها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أمامه أو من وراءه أي بالقول بذلك أمام الغير، ووجود بعض من حالات النساء المفسدات التي تحاول توصيل ذلك للزوج بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا بد من الذكر هنا أن ذلك يعتبر سهلاً جداً في الوقت الحاضر خاصة مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وقدرة أي شخص بوضع منشور خاص بالإشارة لقضية معينة أو التشهير بالغير أو التوصيل للبعض من الناس لفكرة معينة مثل مقارنة أحد الأزواج مع غيره والتقليل من وجوده وشأنه وأي شيء آخر يختص به أو العكس.(سعودي وزكية، 2016: 39)

كما أن حالة سوء الظن بالآخرين تعد من الأمراض الاجتماعية التي تعمل في وجودها وتأثيرها على ازدياد حالات الطلاق داخل هذا المجتمع، ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة أخذ الجهات الرسمية لدور مهم أكثر مما هو موجود فيما يخص ازدياد حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع، فقد ظهر بالنسبة لإجراءات المحاكم الشرعية والتقاضي والمحاماة أنها أحياناً توسع الهوة بين الزوجين والدور الإصلاحي لها قليل، لذلك فلا بد من العمل على التغيير والزيادة من فاعلية هذا الدور المهم لها. (الغرايبة وعليمات، 2012: 99)

كما أن الشك بالخيانة مع الغير من قبل أحد الزوجين يعتبر أيضاً من الأمراض الاجتماعية التي تعمل الزيادة في وجودها وتأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق داخل هذا المجتمع خاصة مع وجود الزيادة السكانية والضائقة المكانية فيه نتيجةً لتقارب أماكنه من بعضها البعض نظراً لوجود بعض الأماكن المتلاصقة مثل المخيمات الفلسطينية أو بعض الأماكن التي توصف بكونها متلاصقة مع بعضها البعض داخل المدن أو بعض القرى لأسباب التمليك أو الشراء بسعر أقل وغيره، فالطلاق من ناحية سكانية أو ديمغرافية هو قطع العلاقة الزوجية بحكم العرف والشرع والقانون، وهو على ثلاثة أنواع؛ طلاق عقابي، وطلاق في شكل انفصال، وطلاق توافقي، وهذا بدورة يؤثر على طبيعة الحياة الاجتماعية ويعمل على زيادة التفسخ الاجتماعي نظراً لما ظهر من الوجود للضائقة السكانية فيه خاصة في بعض من مناطقه. (فضيلة، 2013: 8)

رابعاً: عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة:

إن انخفاض الوجود للديمقراطية الاجتماعية الصحيحة داخل الأسرة في المجتمع العربي الفلسطيني من الأصل واكتساب التعلم بعدم تقبل أفراد الأسرة لها من خلال التنشئة الاجتماعية مسبقاً يعتبر من الصور الدالة على عدم التقبل وعدم الممارسة الفعلية لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة العربية الفلسطينية، ولا بد من الذكر أن سوء الوجود لهذا الأمر يؤثر على انعدام التفاهم بين الزوجين داخل الأسرة، وقد يؤدي إلى وجود آراء متسلطة خاصةً من قبل الرجل في مجتمع ذات طابع ذكوري والذي يُحمل المسؤولية للمرأة حتى عند طلاقها، Serap kavas, ayse gunduz – hosgor, (2010), (P: 120) وقد أدى ذلك في النهاية أي الانتقاص من

حقوق المرأة إلى ازدياد حالات الطلاق، حيث ظهر أن الطلاق لا يحدث نتيجة عامل واحد وإنما هناك عدة عوامل متداخلة تؤدى إلى حدوثه فمنها العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية هذا على المستوى العام في المجتمع، وأما على المستوى الخاص فيتمثل ذلك بعدم الوجود للديمقراطية الاجتماعية بمبادئها المختلفة، وقد يؤدي ذلك إلى فتور الحياة العاطفية بين الأزواج مما يعمل على وجود صراع فى الأسرة، وقد يؤدي ذلك إلى عدم وجود تعاون بين الزوجين وعدم وجود مسئولية واهتمام كافي خاصة بالتنشئة الاجتماعية والتي تؤدي في النهاية إلى انعدام الوجود للمسئولية المشتركة بين الزوجين، كما أن موضوع الديمقراطية الاجتماعية يؤثر على مختلف النواحي الأسرية الأخرى مثل التربية والإنجاب سواء العدد أو التوقيت والذي يشكل ذلك مجالاً للصراع بين الزوجين ويكون مفتاحاً لحدوث حالات طلاق جديدة. (سلطان، 2017: 275)

كما أن عدم وجود الحرية المناسبة كأحد المبادئ الأساسية لتطبيق الديمقراطية الاجتماعية داخل الأسرة وقمع الرأي من قبل أحدى الأطراف أو حتى عدم تقبله والاستهانة به من قبل الطرف الآخر يُعتبر من الصور الدالة أيضاً على عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة والتي غالباً ما يتم إلصاق صورة هذه الحالة للذكور، ولا بد هنا من التفريق بين وجود وإتباع قيم الديمقراطية الاجتماعية وبين القدرة على تحمل المسؤولية بشكل متوازن، وذلك بحكم أن المجتمعات العربية والإسلامية وبحكم الديانة الإسلامية للغالبية العظمى من سكانها تُعطي حق المسؤولية المتمثل بحق القوامة فيها للرجل والتي تعتبر أي القوامة واجب ومسؤولية كاملة له يجب عليه حُسن التصرف بها وليست ملك خاص للرجل مثلما يفهمه الكثير من الرجال ويعملون به بصورة حادة.(المعمري، 2015: 14)

كما أن انخفاض المساواة كإحدى مبادئ الديمقراطية الاجتماعية داخل الأسرة يُعتبر من الصور الدالة على عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة، حيث يقصد هنا بالمساواة وجود درجة من التوازن المنصف في الحياة الأسرية لكافة أفرادها وخاصة بين الأزواج تحديداً منذ بداية تشكيلها وما يتبعها لاحقاً على اعتبار أن الطلاق في المجتمع الفلسطيني وبمعظم حالاته يحدث قبيل أو بعد الزواج بوقت قصير وهو ما أطلق عليه البعض أسم الطلاق المبكر أو الطلاق السريع، بالإضافة إلى ذلك فقد ثبت أن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية يجب أن توجد أيضاً في الحياة العملية بين الرجال والنساء والمشاركة في اتخاذ القرارات وحرية الرأي ليس فقط في المؤسسات العاملة من عامة وخاصة وإنما داخل الأسرة وبشكل مستمر أيضاً باعتبارها من أولى وأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمعات كافة. (مؤسسة ادوار للتغير الاجتماعي، 2015: 8)

كما تبين أن قلة درجة العدالة كأحد مبادئ الديمقراطية الاجتماعية أيضاً والموجودة في داخل الأسرة العربية في المجتمع الفلسطيني تُعتبر من الصور الدالة على عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة، وهذا بدورة يؤدي وبشكل تلقائي إلى انخفاض التعاون وإبقاء الأسرة تعيش في حالة غير عادلة، ليس فقط قبل الطلاق وإنما يتم التعامل بهذه الصورة حتى بعد طلاق المرأة ورجوعها عند أسرتها الأم، لذلك فقد ثبت أن النساء المطلقات يشعرن بالثقل والعجز والنقص وعدم المقدرة وحتى الصعوبة في مواجهة المشاكل. (باوية، 2017: 211)

لقد ظهر أن استغلال الانفتاح لمصالح فردية خاصة، يعتبر من الصور الدالة على عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة، وتبين أن هناك أسباب كثيرة ومتعددة لوقوع الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني مرتبطة بهذا الاستغلال، فقد يكون الانفتاح الزائد عن الحد هو سبباً من أسباب وقوع تلك الحالات، بالإضافة إلى تداخل بعض العوامل الأخرى المؤثرة عليه ولو بشكل بسيط وغير ملحوظ، وهذه الأسباب

المتداخلة والمتشابكة يصعب فك بعضها عن بعض فمنها ما هو تابع إلى جوانب نفسية واجتماعية وثقافية، ومنها ما هو تابع إلى جوانب اقتصادية وغيرها. (بكيس، 2013: 99)

كما ظهر أن عدم إتاحة الفرصة لكل طرف بممارسة السلوكيات الجديدة المختلفة عن الماضي مثل المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت أو استغلالها بشكل خاطئ أو المشاركة في بعض المناسبات والحفلات الجماعية وغيرها تعتبر أيضاً من الصور الدالة على عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة، حيث أعتبر ذلك بمثابة معول هدم لمستقبل الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى كونه اعتداء كبير على حياة الغير وحقوقهم في العيش بهدوء وحياة متزنة دون أن يكون لهم قدرة على التغيير في ذلك الوضع، فيصبحون ضحايا لهذه الأعمال والمقصود بهم النساء بشكل أكبر بالإضافة إلى بعض الأطفال من اسر المطلقين، وهذا ما بينته الكثير من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الدراسة الحالية وهو ارتفاع نسبة الطلاق بين غير المنجبات بشكل أكبر مقارنةً بالنساء المنجبات أو تقل حالات الطلاق كلما زادت نسبة الإنجاب والعكس كذلك بالنسبة لباقي الأسر. (الشيعاني، 2015: 34)

خامساً: التأثيرات الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها فيما بينها على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني:

في البداية هنا لا بد من الذكر أن هذه التأثيرات قد تم تناولها باستمرار وبتكرار كبير من قبل العديد من الباحثين وخاصة في الدراسات الميدانية، فدائماً نسأل وبشكل منبهر عن أسباب ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني خاصةً في السنوات الأخيرة، فيرد علينا الكثير من المختصين والباحثين سواء كان ذلك بشكل نظري أو بحثي، أن أسباب ازدياد حالات الطلاق في مجتمعنا كثيرة فمنها يرجع لأسباب اقتصادية وأسباب سياسية تتمثل بالاحتلال وأسباب خاصة تتمثل بمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة موقع الفيسبوك وغيره من الأقوال الأخرى غير الدقيقة أحياناً.

إن هذه المقدمة القصيرة ليس المقصود منها التقليل من قيمة الأبحاث السابقة وإنما يجب أخذ هذا الموضوع بصورة معمقة أكثر وبصورة كيفية أكثر منها كمية، لمعرفة طبيعة الأحوال والأوضاع التي تكمن وراء هذه الأسباب المذكورة والتي نتج عنها الازدياد الكبير لحالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني مؤخراً، ولا بد من تناول هذه الأسباب بشكل مختصر هنا حتى لا يكون هذا البحث مهشماً لدور أي منها، بالإضافة إلى أنها أسباب أساسية ومؤثرة وموجودة بالفعل في أي مجتمع ولا يمكن تجاهلها ولا تجاهل تأثيراتها على مختلف الأوضاع ولكن يجب مع ذلك دراسة الأسباب الأخرى التي تقف ورائها مثلما تم تناوله في البنود السابقة من هذا البحث.

إن العوامل الاقتصادية والتي تتمثل بظروف البطالة وما يتبعها من سوء الإدارة المالية والاستهلاك المظهري وغيرة من الأمور الأخرى التابعة لها تعتبر من العوامل الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها مجتمعة فيما بينها أو منفردة على ازدياد حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، ويعزى سبب زيادة هذه الظاهرة وهي ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من قبل المعظم من الدراسات السابقة وكجزء أساسي منها إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار الإسرائيلي، وإلى ارتفاع معدلات البطالة بين الناس مما دفع الشباب إلى البحث عن الزوجة العاملة، أو المحتمل عملها بحيث شكل ذلك سبب رئيسي لاختيار الزوجة متجاهلين الأسباب الأخرى الخاصة بالعمر فيما بينهم وحُسن التفاهم ودرجة الاستعداد وطريقة تفكير كل منهما وغيرها، مما أدى بذلك في النهاية إلى زيادة حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع.(دحلان، 2007: 268)

كما أن العوامل الاجتماعية المذكورة والتي تمثلت بعدم الاختيار المناسب وعدم إتاحة الفرصة لمعرفة طباع كل طرف للطرف الثاني خاصة أثناء فترة الخطوبة والتدخلات الخارجية أي من خارج الأسرة نفسها تعتبر أيضاً من الأسباب الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها فيما بينها على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع، وعمل ذلك كله على ازدياد وقوع حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع وخاصة في الفترة الأخيرة وهو ما سمي بالطلاق المبكر أو الطلاق السريع أي أنه يتم وقوعه قبيل الزواج أي في أثناء فترة الخطوبة أو بعد الزواج بفترة قصيرة قد تمتد إلى أياماً أو أشهر قليلة أو أقل من ثلاث سنوات. (القريشي، 2014: 251)

كما أن العوامل السياسية مثل ظروف الحصار والضيق السكاني والاعتقال السياسي والإبعاد وغيره من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لم تكن سبباً رئيسياً مثلما أعتبرها البعض من الناس والباحثين في اقوالهم ودراساتهم على ازدياد حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، بل فلقد ثبت على العكس من ذلك وهو ما ظهر خلال فترتي الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1988 – 1994) وفترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000 – 2009) من انخفاض ملحوظ في درجة وقوع حالات الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني مقارنة بالفترة الحالية وهي بعد العام 2010 وحتى الوقت الحاضر، حيث تبين أن التكافل الاجتماعي والعامل الوطني خاصةً كلما زادت درجة ممارسته بين الناس في داخل المجتمع الفلسطيني والذي ظهر ذلك خلال فترة الانتفاضة الأولى والثانية قد قلل من نسبة الطلاق في داخل هذا المجتمع. (الزرقة، 2008: 9)

كما أن العوامل النفسية والتي تتمثل بعدم الإشباع العاطفي والاجتماعي والنفسي والجنسي والمطالبة بممارسات مختلفة وغيرها تُعتبر أيضاً من العوامل الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها فيما بينها على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع، فلقد تبين أن التشاؤم داخل الأسرة العربية الفلسطينية وخاصة الذي يصيب الأسرة بما فيها المرأة قبيل طلاقها كمثال على تلك العوامل النفسية يؤثر على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع ويؤثر أيضاً وخاصةً على المرأة بعد طلاقها على صحتها النفسية والجسدية ويعيقها من التكيف الاجتماعي خاصة في انتقالها لمراحل حياة أخرى عملية أو غيرها. (عمرو والشريف، 2018: 3)

لقد ظهر بالإضافة إلى ما سبق ذكره أن هنالك عوامل روتينية تتمثل بتكرار العادات اليومية وما يتبعها من أعباء معيشية ومتطلبات وغيرها تعتبر أيضاً من الأسباب الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها فيما بينها على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع العربي الفلسطيني، كما ظهر أنه توجد فروق في درجة الأمن الاجتماعي المعيشي والأمن النفسي في داخل الأسرة ودرجة تأثيره على ارتفاع حالات الطلاق، وترتبط هذه الحالات المرتفعة من الطلاق بالشعور بقلة ذلك الأمن، والمقصود بالأمن الاجتماعي والنفسي هنا هو الشعور بالقدرة على مدى استمرارية الحياة الزوجية خاصة مع الرؤية بوقوع وازدياد حالات طلاق كثيرة وبشكل يومي تقريباً، تحديداً في الفترة الأخيرة في داخل هذا المجتمع، وهذا ما قلل من درجة وجود الأمن الاجتماعي والنفسي في الرؤية لبقاء الأسرة وتماسكها خاصة من حديثي الزواج وغير المنجبين، وقد أدى عدم الشعور بدرجة ذلك الأمن إلى حدوث عدم الثقة اللازمة والكافية والى وجود الكراهية بين الجنسين في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، (Yohannes mekonnen abebe, (2015),p: 273) بالإضافة إلى ذلك فقد ظهر أنه ومع ارتفاع نسبة البطالة في داخل هذا المجتمع وخاصة للنساء فقد زاد ذلك من عدم الشعور بالأمان الاجتماعي والنفسي وزاد من إمكانية تفسخ الأسرة، لأنه قد ثبت في بعض الدراسات وجود علاقة قوية ما بين متغير الوجود للأمن الاجتماعي والنفسي وبين عمل النساء والفرق لصالح النساء العاملات حتى من النساء بعد طلاقهن. (الأسيد، 2007: 182)

كما تبين أن هنالك تأثير للعوامل الإعلامية المختلفة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني مثل تأثيرات مواقع الانترنت الخاصة بالتواصل الاجتماعي وغيره من القنوات التلفزيونية الفضائية المنتشرة بكثرة في الوقت الحاضر

وبمختلف دول العالم والتي اصبح من السهولة رؤيتها مع تطور وسائل المشاهدة الخاصة بأجهزة الستلايت وما تبعها من تطورات كبيرة عليها والتي أصبحت تصف العالم اليوم بالقرية الصغيرة من شدة وقدرة الإنسان في رؤيتها ورؤية مختلف مجتمعات العالم من خلالها والتواصل معها أيضاً، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت ومحاولة تقليدها، والتي أصبحت تعتبر أيضاً من التأثيرات الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها فيما بينها على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع خاصةً إذا تم استغلالها بصورة سلبية، لا سيما وأن هنالك أسباب سهلة وإرادية للطلاق بين الزوجين خاصةً مع انتشار التقليد لمجتمعات أخرى من العالم ورؤية سهولة هذه الحالات في مجتمعات أوروبا مثلا مع عدم الاهتمام والاعتبار بأن هذا يعتبر مخالفاً لثقافة مجتمعنا العربي الفلسطيني ذات الديانة الإسلامية للغالبية العظمى من سكانه، إلا أن الغزو الثقافي بشتى أشكاله قد سهل النظر والتقبل لهذه الحالات المتزايدة من الطلاق. (الأسان، 2007: 64)

القسم الثاني- الدراسة الميدانية:

تمهيد:

يعتبر هذا القسم من البحث هو لتناول أحدى المدن الفلسطينية وذلك بأخذ عينة منها وإجراء الدراسة الميدانية عليها بشكل كمي كعينة تجمعات، وذلك ليصبح هذا الجزء من البحث هو مكملاً للقسم الأول منه وهو القسم النظري من أجل أن تكتمل الصورة بشكل أوضح خاصة عند تناول بعض من الحالات المختصة بهذا الموضوع وهو موضوع الطلاق وأسبابه في المجتمع الفلسطيني للوقوف على تأثير بعض الأسباب بشكل أكبر من غيرها، لا سيما وأن البعض قد يرى بأنه لا بد من إتباع دراسة ميدانية إلى جانب الدراسة النظرية خاصة في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية كونها تختص بالسلوك والرأي والموقف الإنساني بشكل أكبر من بقية الدراسات الأخرى، وقد قام الباحث هنا بهذه الدراسة الميدانية من حيث تناوله لها ولطريقتها ومنهجها وأداتها وتحليلها من خلال كل مما يلي:

أولاً: المنهج المستخدم في البحث:

لقد تم عمل هذا البحث وفقاً للطريقتين وهما، الطريقة الأولى وهي الطريقة النظرية خاصة في القسم الأول منه وبشكل رئيسي والتي قامت على أساس التحليل والنقد، والطريقة الثانية وهي الطريقة الميدانية في البحث والتي جاءت في القسم الثاني منه وبشكل فرعي لتكمل هذا البحث وتوضح الصورة المأخوذة عنه بشكل أكبر، وقد جاء استخدام هذه الطرق من أجل الخوض والتعرف على هذا الموضوع بشكل واضح، لهذا فكان لا بد من التعمق في هذا البحث عن المفاهيم والمتغيرات التي تظهر بشكل أكبر في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، خاصة على الفئة الاجتماعية من المطلقين، حيث يعتبر استخدام منهجية هذا البحث لمعرفة وقياس كم مقدار وتأثير الوجود للعوامل الأساسية الحالية المختلفة على حالات الطلاق داخل هذا المجتمع، والذي أعُتبر ذلك من الامور الأساسية اللازمة للقيام به، لذلك فهذا يُعد إحدى الأسباب الرئيسية الدافعة لعمل مثل هذا النوع من هذه الابحاث، وللعمل على تحقيق الغرض من هذا البحث فقد تم الاستعانة بهذا النوع من هذه المناهج وهو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي (الميداني) دون غيرهما، وذلك لأن من سمات هذين المنهجين إعطاء الباحث درجة أكبر لمعرفة وسرعة دراسة أي ظاهرة كانت والإجابة على أسئلتها وتحقيق أهدافها.

كما أن المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي يعتبران من المناهج السهلة للباحث وللمبحوث أيضاً بسبب أنهما تُعين في الكشف عن موضوع الظاهرة المدروسة من حيث مسبباتها ونتائجها، فهذه الأسباب هي التي جعلت

الباحث يقوم باختيار هذه المناهج المناسبة للبحث في ظاهرة الطلاق داخل المجتمع الفلسطيني معتمداً بذلك على دراسات نظرية وبيانات ميدانية أيضاً.

ثانياً- مجتمع البحث:

يتشكل مجتمع هذا البحث وخاصة في القسم الثاني منه والمتمثل بالدراسة الميدانية بجميع النساء المطلقات في المجتمع الفلسطيني، وقد تم اختيار مدينة رام الله كعينة تجمعات لدراستها نظراً لقربها على الباحث وقت إجراء هذا البحث، بالإضافة إلى كونها تتشكل من كافة فئات المجتمع العربي الفلسطيني ويسكن فيها أسر من مختلف مناطق هذا المجتمع، لذلك فيوجد إمكانية كبيرة لتمثيل ما خلص من نتائج هذا البحث وإمكانية تعميمها على باقي مناطق وفئات المجتمع العربي الفلسطيني الأخرى، لا سيما وأن حالات الطلاق قد أخذت بالارتفاع في الآونة الأخيرة في داخل هذا المجتمع وبشكل أوضح في مدينة رام الله الفلسطينية المدروسة في هذا البحث كجزء من دراسته الميدانية المتناولة من قبل الباحث، حيث تبين أن نسبة الطلاق في هذه المدينة هي الأعلى مقارنة بباقي المدن الفلسطينية الأخرى. (صحيفة الحدث الفلسطينية الإلكترونية، 2019)

ثالثاً- عينة البحث:

لقد تشكلت عينات هذا البحث من مجموعتين وهما عينة المجموعة من الدراسات العربية والتي تم تسليط الضوء عليها بهدف التحليل والنقد لهذا الموضوع، أما فيما يتعلق بالعينة الثانية فقد تشكلت من العينة الميدانية المأخوذة لهذه الدراسة **والبالغة (300) مفردة** من النساء المطلقات في داخل مدينة رام الله وسط الضفة الغربية الفلسطينية، وقد جاءت الطريقة المناسبة لاختيار عينة النساء المطلقات بعد أن تم أخذ الأعداد والنسب والحالات الخاصة بالطلاق من قبل الباحث من الدوائر الرسمية المختصة بإجراء عقود الزواج في داخل المجتمع العربي الفلسطيني وبناءً على البيانات المأخوذة من خلال هذه السجلات الرسمية، (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2019) فقد تم اختيار نسبة معينة منها من قبل الباحث، وقد بلغت **بقيمة حوالي (3%)** من كامل مجتمع البحث الذي تم الإشارة إليه سابقاً، وهي نسبة كبيرة وكافية لعمل دراسة اجتماعية ميدانية معبرةً عنها وفقاً لأساليب البحث في العلوم الاجتماعية وتمثيلها لها في الظاهرة المدروسة، وتم بعد ذلك الاستعداد للخطوات التالية لها وهي طريقة إعداد الاستبانة الخاصة بموضوع هذا البحث وكيفية توزيعها والمتمثل ذلك بجمع البيانات الميدانية اللازمة والخاصة بهذه الدراسة كجزء أساسي منها، بحيث تشكلت عينة هذه الدراسة الميدانية من مجموعة من النساء المطلقات بنوع **العينة القصدية (العمدية)** بهدف القدرة على اختيار هذه الفئة من النساء المطلقات.

رابعاً- خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (1) بيانات الدراسة حسب خصائص العينة المأخوذة، نسب مئوية:

عدد سنوات الطلاق:	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من سنة	104	%34.7
من 1 – 2 سنة	74	%24.7
من 3 – 4 سنوات	66	%22
4 سنوات فأكثر...	56	%18.7
المجموع	300	%100

عدد سنوات الطلاق:	التكرار	النسبة المئوية%
عمر المرأة:	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 20 سنة	100	%33.3
من 20 – 29 سنة	104	%34.7
من 30 – 39 سنة	60	%20
40 سنة فأكثر....	36	%12
المجموع	300	%100
عدد الأطفال:	التكرار	النسبة المئوية%
لا يوجد أطفال	160	%53.3
طفل واحد	88	%29.3
طفلان	32	%10.7
3 أطفال فأكثر....	20	%6.7
المجموع	300	%100
العمل:	التكرار	النسبة المئوية%
لا تعمل	204	%68
تعمل بشكل جزئي	64	%21.3
تعمل بشكل كلي	32	%10.7
المجموع	300	%100
المستوى التعليمي:	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من ثانوي	90	%30
دبلوم متوسط	86	%28.7
بكالوريوس	82	%27.3
ماجستير فأعلى....	42	%14
المجموع	300	%100
الدخل الشهري:	التكرار	النسبة المئوية%
قليل	86	%28.7
متوسط	174	%58
مرتفع	40	%13.3
المجموع	300	%100

لقد تبين من خلال بيانات الجدول رقم (1) وهذا ما وفيما يتعلق بخصائص عينة هذه الدراسة أن عدد سنوات الطلاق للنساء المطلقات قد جاءت بنسبة (34. 7%) للأقل من سنة واحدة يشكل حوالي ثلث نسبة النساء المطلقات وجاءت النسبة الثانية لتصل إلى قيمة (24. 7%) للنساء المطلقات ما بين (1 – 2) سنة وهي أقل من النسبة الأولى بشكل ملحوظ، في حين جاءت أقل النسب للنساء المطلقات بقيمة (22%) من هذه الفئة للمطلقات ما بين (3 – 4) سنوات، تلتها نسبة (18. 7%) للنساء التي مضى على طلاقهن 4 سنوات فأكثر...، وهذه تشكل أقل النسب في

هذا التوزيع الخاص بنسبة النساء المطلقات، وهذا يدل على أن نسبة الطلاق في هذا المجتمع تسير بشكل طردي مع الزمن بمعنى أنها في ارتفاع متزايد مع الوقت أي أنها قد ارتفعت في السنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق بعمر النساء المطلقات فقد ظهر أن أعلى نسبة من عمر النساء المطلقات قد جاءت لدى النساء الاقل عمراً فتراوحت ما بين (7 .34%) للنساء المطلقات في الفترة العمرية ما بين (20 – 29) سنة ونسبة (3 .33%) للنساء المطلقات في الفئة العمرية الأقل من 20 سنة، في حين انخفضت باقي النسب للنساء المطلقات لتصل إلى قيمة (20%) للنساء المطلقات في الفترة العمرية ما بين (30 – 39) سنة تلتها نسبة (12%) للنساء المطلقات في الفترة العمرية ما بعد 40 سنة فأكثر...، وهذا يدل على أن النساء من صغيرات العمر هن المعرضات للطلاق بشكل أكبر من غيرهن، ويرتبط ذلك بشكل كبير بالفترات الزمنية للطلاق في السابق ليظهر بذلك أنه يوجد علاقة ما بين سن الزواج وحدوث حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع، بمعنى أنه كلما ازدادت فترات الزواج للمرأة مع زوجها تقل إمكانية طلاقها.

أما فيما يتعلق بعدد الأطفال لدى النساء المطلقات فقد جاءت أكثر من نصف افراد العينة من هذه النساء المطلقات اللواتي ليس لديهن أطفال والتي وصلت إلى قيمة (3 .53%) وتراجعت باقي النسب بشكل كبير لتصل إلى قيمة (3 .29%) للنساء المطلقات اللواتي لديهن طفل واحد، في حين توالت باقي النسب في الانخفاض لتصل إلى قيمة (7 .10%) للنساء المطلقات اللواتي لديهن طفلان، وانخفضت أقل النسب لتصل إلى قيمة (7 .6%) للنساء المطلقات اللواتي لديهن 3 أطفال فأكثر...، وهذا يعني انه يوجد علاقة قوية بين انخفاض عدد الأطفال لدى النساء المطلقات وبين ارتفاع نسبة طلاقهن، بمعنى أنه كلما كانت المرأة منجبة لعدد أكثر من الأطفال تقل إمكانية طلاقها، وهذا يدل على أن الرابط الثقافي في هذا المجتمع هو الذي يحتم على انخفاض نسبة النساء المطلقات المنجبات للأطفال، ويشكل ذلك أي زيادة الإنجاب نوعاً كبيراً من التماسك الأسري والتعزيز لهذا لتماسك في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بطبيعة عمل المرأة فقد جاء أكثر من ثلثي افراد عينة النساء المطلقات اللواتي لا تعملن والتي وصلت إلى نسبة (68%) وانخفضت بقية النسب لعمل النساء المطلقات لتصل إلى قيمة (3 .21%) للعاملات منهن بشكل جزئي وقيمة (7 .10%) للعاملات منهن بشكل كلي، وهذا يعني أن ثقافة المجتمع العربي الفلسطيني لا تفضل عمل النساء وخاصةً من المطلقات، وقد يرجع ذلك نظراً للحالة النفسية التي تمر بها المرأة تحديداً بعد طلاقها، أو يرجع لنفقة أهلها عليها بشكل أكبر من غيرها أو عدم تأهيلها للعمل منذ البداية أي قبل طلاقها نظراً لمسؤولية الرجل في المجتمع العربي والمجتمع الفلسطيني في الإنفاق على الأسرة والزوجة أيضاً بكافة الجوانب.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للنساء المطلقات فقد جاء متوازناً بشكل كبير مثلما هو معروف للمستوى التعليمي الخاص بفئات المجتمع الفلسطيني المختلفة، لذلك فلم يكن هذا مختلفاً لدى تلك الفئة، حيث وصلت النسبة ما بين (30%) للنساء الاقل من الثانوية العامة تلتها نسبة الحاصلات على درجة الدبلوم المتوسط والتي جاءت بقيمة (7 .28%) ثم تلتها وبشكل متقارب جداً نسبة (3 .27%) للحاصلات على درجة البكالوريوس، في حين انخفضت نسبة الحاصلات على درجة الماجستير فأعلى...من هذه الفئة لتصل إلى قيمة (14%) فقط. وهذا يدل على أنه يوجد علاقة عكسية ما بين ارتفاع مستوى التعليم للنساء المطلقات وما بين انخفاض نسبة طلاقهن، أي أنه كلما كانت المرأة ذات مستوى أعلى من التعليم تقل نسبة طلاقها مثلما ظهر في دراسة العينة لهذا البحث.

أما فيما يتعلق بمستويات الدخل الشهري لدى فئة النساء المطلقات في هذا المجتمع فقد وصلت حوالي ثلثي افراد العينة لقيمة الدخل الشهري المتوسط والتي جاءت بقيمة (58%) من هذه الفئة، وانخفضت بقية النسب لتصل إلى قيمة (7 .28%) للنساء من ذوي مستوى الدخل الشهري القليل، ثم انخفضت النسبة لتصل إلى قيمة (3

.13%) لمستويات الدخل الشهري المرتفع من فئة النساء المطلقات، حيث يدل هذا التوزيع على نسب معقولة من مستويات الدخل الشهري في هذا المجتمع حتى وأن جاءت منخفضة بشكل أكبر لدى هذه الفئات، وذلك يرجع نظراً لقلة عملهن مثلما تبين سابقاً ونظراً لانعدام المعيل لهذه الأسر بشكل منتظم تحديداً بعد تخلي زوجها عنها، خاصةً وأن غالبية النساء المطلقات ليس لديهن أطفالاً، وهذا ما يقلل من درجة المساعدة في نفقة الزوج على أولادة حتى بعد طلاق الزوجة مثلما هو معروف اجتماعياً وقانونياً ومعمول به في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من ناحية شرعية وقانونية.

خامساً- أداة الدراسة الميدانية:

لقد تم العمل على تطوير أسئلة استبانة كأداة رئيسية خاصة بها تحديداً لهذا الموضوع، بحيث أنها قد جاءت لتهدف إلى التوصل لهدف البحث الحالي، حيث اعتبرت هذه الأداة هي الأداة الميدانية الرئيسية في هذا البحث وخاصة في القسم الثاني منه، وذلك لمعرفة مقدار وجود وتأثير بعض من العوامل المؤثرة على ازدياد حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، بالإضافة إلى المساعدة في المقارنة ما بين هذه النتائج ونتائج بعض من الدراسات السابقة، ولقد تم اختيار هذه الأداة وفقاً لفئة المبحوثين المأخوذة من مختلف الأعمار وسنوات الطلاق المختلفة والمستويات التعليمية وعدد الأطفال ومستويات الدخل الشهري وذلك لتحقيق هدف هذا البحث.

سادساً- ثبات وصدق الاستبانة:

عندما تم الانتهاء من الجانب النظري من هذا البحث والمتمثل بالجزء الأول منه فقد عمل الباحث على الاستعداد لوضع استبانة مبدئية توضح من خلالها العوامل التي تم استخدامها والتي خضعت فيما بعد لعملية القياس لجميع فقراتها، وبعد أن قام الباحث بإعداد هذه الاستبانة بشكل مبدئي فقد تم عرضها على بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية والذين أبدوا رأيهم بالموافقة عليها مع بعض التعديلات البسيطة على فقراتها والتي تم الأخذ بها، وللتأكد من عملية ثبات وصدق هذه الاستبانة بكافة فقراتها فقد قام الباحث بتوزيع عدد قليل من النسخ منها على عدد من المفردات من عينة هذا البحث واسترجاعها معبأة بعد ذلك، وتم تحليل تلك الاعداد القليلة من هذه الاستبيانات وبعد ذلك تم التأكد من ثبات هذه الاستبانة بمعظم فقراتها بعد أن تم إجراء معادلة " كرونباخ- ألفا " الإحصائية عليها، وتبين أن نسبتها مناسبة لذلك، حيث جاءت تلك النسبة بقيمة (81%) وهي قيمة عالية ومناسبة بذلك على استكمال إجراء مثل هذا النوع من الابحاث، وقام الباحث بعدها بالاستعداد والمباشرة بتعبئة كامل الاستبيانات والبالغ عددها (300) من عينة البحث المأخوذة وهي عينة من النساء المطلقات في مدينة رام الله الفلسطينية، وقام الباحث بعد ذلك بالعمل على تحليلها واستخراج نتائجها.

سابعاً- أساليب جمع وتحليل البيانات:

لقد عمل الباحث بعد تعبئة كافة الاستبيانات الخاصة بهذا الموضوع والبالغة (300) استبانة، بعمليات المعالجة الإحصائية اللازمة لها وللبحث، ولا بد من الذكر هنا أن عملية التعبئة لهذه الاستبيانات جميعها قد تمت بطريقة منتظمة عشوائية بناءً على السجلات المأخوذة من الدوائر الرسمية وأماكن تواجدها لحالات الطلاق خاصة من النساء الموجودة والمقيمة في داخل مدينة رام الله الفلسطينية وما حولها، وقد استمرت عملية تعبئة هذه الاستبيانات حوالي شهرين متتاليين وهما شهري أكتوبر ونوفمبر من العام 2018 م، وذلك نظراً للتنقل في البحث عن أماكن سكن النساء المطلقات، بالإضافة إلى ذلك فقد واجه الباحث صعوبة في الحصول على بعض من هذه التعبئة من الاستبيانات تمثلت هذه الصعوبة عندما كان يتم الرفض من قبل بعض النساء المطلقات في الموافقة على تعبئة

هذه الاستبيانات خاصة وان الباحث قام بتعبة كافة استبيانات هذا البحث بطريقة المقابلة، وذلك لأن هذه الطريقة تشجع المبحوثين أكثر في الاجابة عن هذا الموضوع خاصة بمساعدة بعض من الافراد المساعدين للباحث، بالإضافة إلى الحصول على معظم الإجابات وصلاحية كافة هذه الاستبيانات للتحليل، وتم بعد الانتهاء من تعبئة كافة هذه الاستبيانات القيام من قبل الباحث بالأعمال الأولية اللازمة للتحليل وكان من بدايتها أن تم ترتيب هذه الاستبيانات المجمعة من الميدان حيث بلغ عددها (300) استبانة معبأة وجاهزة وصالحة ومناسبة للتحليل، وقام الباحث بعد ذلك بالعمل على ترقيم وترميز هذه الاستبيانات من رقم (1 – 300) بشكل متسلسل ليتم إدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد عمل الباحث بعد ذلك على استخراج خصائص عينة الدراسة بأعداد ونسب مئوية واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذه الاستبانة الخاصة بموضوع ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع، بالإضافة إلى فحص فرضيات الدراسة الموجودة هنا واستخراج قيمة الدلالات الإحصائية والتأكد منها لتكتمل بذلك عملية التحليل الإحصائي الخاصة بهذا الموضوع البحثي القصير.

ثامناً: قياس القيم الخاصة ببيانات التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتغير الاقتصادي المؤثرة على ازدياد نسبة حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات:

الجدول رقم (2) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة ببيانات التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتغير الاقتصادي المؤثرة على ازدياد نسبة حالات الطلاق في المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات:

الرقم	الفقرة	قيمة الإجابة[1]			
	بيانات التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتغير الاقتصادي المؤثرة على ازدياد نسبة حالات الطلاق من وجهة نظر النساء المطلقات:	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	بيانات التغير الاجتماعي المؤثرة على ازدياد نسبة الطلاق من وجهة نظر المطلقات ((التغير الاجتماعي= المتمثل بخروج المرأة للتعليم والعمل وما يرتبط به في داخل المجتمع الفلسطيني وتأثيراته المتنوعة على الأسرة)).	%30	1.97	.796	منخفضة
2	بيانات التغير الثقافي المؤثرة على ازدياد نسبة الطلاق من وجهة نظر المطلقات ((التغير الثقافي= والمتمثل بالتطور في وسائل الإعلام وانتشار الانترنت بمواقعه المختلفة من اجتماعية واقتصادية ومواقع تواصل وغيرها)) .	%86.7	2.73	.681	عالية
3	بيانات التغير الاقتصادي المؤثرة على ازدياد نسبة الطلاق من وجهة نظر المطلقات ((التغير الاقتصادي= والذي يتمثل بارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الاستهلاك المظهري وغيره من الأمور الأخرى)).	%69.3	2.50	.803	متوسطة

لقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن أعلى قيمة من القيم الخاصة ببيانات التغير المؤثرة على ازدياد نسبة حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات هي قيمة التغير الثقافي، وهي القيمة المتمثلة بالتطور في وسائل الإعلام وانتشار الانترنت بمواقعه المختلفة من اجتماعية واقتصادية ومواقع تواصل وغيرها، وهذا يعني أن فئة النساء المطلقات تعتبر بأن التغير الثقافي هو السبب الأكبر وراء ازدياد حالات

(2) لقد تم دمج الخيارات القريبة من بعضها البعض حسب مقياس ليكرت فتم دمج خياري موافق بشدة وموافق تحت خيار موافق وتم دمج خياري غير موافق بشدة وغير موافق تحت خيار غير موافق وبقي الخيار المتوسط تحت أسم خيار موافق إلى حد ما.

الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وتعتبر هذه القيمة قوية جداً لأنها قد جاءت من الفئة ذوي الشأن والمطلعة أكثر على هذا الموضوع، بالإضافة إلى دعمها من الكثير من الدراسات السابقة باعتبارها سبباً رئيسي وراء ازدياد مثل هذه الحالات للنساء المطلقات في داخل هذا المجتمع.

أما فيما يتعلق ببيانات التغير الآخر فقد ظهر أن قيمة البيانات الخاصة بالتغير الاقتصادي والذي يتمثل بارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الاستهلاك المظهري وغيره من الأمور الأخرى هي المؤثرة على ازدياد نسبة حالات الطلاق في هذا المجتمع من وجهة نظر النساء المطلقات ولكن بشكل متوسط، بمعنى أن التغير الاقتصادي يأتي في درجة تأثيره المتوسطة على ازدياد حالات الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني أي بعد التغير الثقافي بشكل مباشر.

أما فيما يتعلق بأقل قيمة للتأثير على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات فقد تبين بأن التغير الاجتماعي وهو التغير المتمثل بخروج المرأة للتعليم والعمل وما يرتبط به في داخل المجتمع الفلسطيني وتأثيراته المتنوعة على الأسرة هو الأقل تأثيراً من غيره على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى قابلية المتزوجين في هذا المجتمع خاصةً في الآونة الأخيرة إلى خروج المرأة وخاصة للعمل من أجل المساعدة نوعاً ما في الحياة الزوجية خاصةً ومثلما ظهر فإن التغير الاقتصادي المتمثل بغلاء المعيشة وزيادة الاستهلاك المظهري كان سبباً آخر وبشكل متوسط في درجة تأثيره على زيادة حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني مثلما تبين في هذا البحث.

نتائج البحث ومناقشتها:

النتائج العامة للبحث ومناقشتها:

لقد ظهر من خلال إعداد هذا البحث بجانبية النظري والميداني أنه قد تبين أن معظم حالات الطلاق قد جاءت في غالبيتها من النساء حديثات الزواج تحديداً لزواجهن بأقل من سنتين والتي وصلت نسبتهن بشكل مرتفع في معظم الدراسات السابقة وفي هذه الدراسة قد جاءت بقيمة (60%) من عينة هذا البحث الميدانية، كما تبين أن غالبيتهن من صغار العمر الأقل من 30 عاماً والتي وصلت نسبتهن في هذا البحث إلى قيمة (68%) وغير المنجبات للأطفال أو من قليلات الإنجاب خاصة لطفل واحد فقط حيث وصلت نسبتهن إلى قيمة (83%) ومعظمهن لا يعملن نهائياً حيث وصلت نسبتهن في هذا البحث إلى قيمة (68%) ومنخفضات المستوى التعليمي لدبلوم متوسط أو أقل منه والتي وصلت نسبتهن إلى قيمة (59%) ودخلهن الشهري متوسط أو قليل وجاءت نسبتهن بقيمة (87%).

أما فيما يتعلق بمقدار العوامل الأساسية التي جاءت كدافعٍ لارتفاع حالات الطلاق في مختلف مجتمعات العالم وفي المجتمع الفلسطيني أيضاً فقد تبين أنها تمثلت بالعوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بعض من الدول حتى أن جاءت درجاتها مختلفة من مجتمع لأخر من حيث مقدار تأثير كل منهما، إلا أنها هي العوامل الأساسية المؤثرة على وجود هذه الظاهرة، ومثلما تبين في هذا البحث أن العوامل الثقافية شكلت الدافع الرئيسي والأولي والأكبر وراء ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني فقد جاءت نسبتها بقيمة (87%) من حيث درجة تأثيرها على هذه الحالات تلتها وبشكل مباشر العوامل الاقتصادية والتي وصلت نسبتها إلى قيمة (69%) من حيث درجة تأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق في حين جاء التأثير للعوامل الاجتماعية بشكل منخفض مقارنة ببقية العوامل الأخرى حيث وصلت درجة تأثيرها إلى قيمة (30%) فقط وهي بذلك تُشكل أقل هذه النسب. كما تبين من خلال نتائج هذا البحث أنه يوجد ارتباطاً قوياً وعلاقة طرية بين ارتفاع عدد الأطفال والمستويات التعليمية والإقتصادية والتماسك الأسري بمعنى أن حالات الطلاق تقل مع زيادة هذه العوامل الثلاث وقد جاء ذلك مثبتاً نظرياً وإحصائياً.

النتائج التفصيلية للبحث ومناقشتها:

نتائج البحث التحليلي النقدي ومناقشتها وهي كما يلي:

لقد ظهر بعد الانتهاء من الجانب النظري والمتمثل بالقسم التحليلي النقدي للدراسات السابقة عن هذا الموضوع أنه يوجد العديد من الأسباب الخفية التي تقف وراء الأسباب الرئيسية المعروفة في معظم الدراسات السابقة والتي عملت وما زالت تعمل على زيادة وقوع حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني خاصة مع زيادة هذه الحالات في السنوات القليلة الماضية، وقد تبين أن أهم هذه الأسباب الخفية هي كالآتي:

1- التقليد غير الصحيح القائم على بعض الأسس والتي جاء من أهمها:

أ- الغزو الثقافي من خلال التقارب الإعلامي المتعدد الأشكال.

ب- انخفاض الوازع الديني.

ج- ظهور الثقافة الفرعية للجيل الشاب وسيطرتها على بعض العادات الممارسة بشكل غير مناسب وخير مثال على ذلك هو بقاء الثقافة الذكورية المسيطرة والتي شكلت احدى الأسباب لوجود بعض حالات الطلاق.

د- سوء التفاهم المعيشي نتيجة للصراع ما بين الثقافة الأصلية والثقافة الجديدة.

هـ- سيطرة التربية القديمة ذات الطابع الذكوري الغير مستقل وغير المتقبل للتحرر من الأساليب القديمة في التعامل للتفاهم بين الزوجين، مما أدى إلى ايجاد الخلافات المؤدية للصراع ومن ثم الطلاق.

و- الغرور الزائد عن الحد والذي يوصف بحماس الشباب المتهور نظراً للطاقة القوية لدى الشباب والذي يرجع لأسباب مختلفة قد تكون سياسية نتيجة لوضع الاحتلال أو نفسية وغيرها.

لقد جاءت نتيجة هذا البحث المتمثلة بالتقليد غير الصحيح والقائم على بعض الأمور أنه لم يتم تناولها في الدراسات السابقة بشكل مباشر إلا أنها دُرست ضمن العوامل الاجتماعية في تلك الدراسات، ولذلك فقد جاءت مرتبطة بالمنطلق النظري لهذا البحث المتمثل بالتقليد للغير أكثر من ارتباطها بأية دراسة سابقة سواء كانت عن المجتمع الفلسطيني أو غيره، ويرجع ذلك بحسب رؤية الباحث إلى أن هذه العوامل ربما تأتي كعوامل متدخلة أو وسطية ما بين الحالة النفسية والاجتماعية لأفراد هذا المجتمع.

2- انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً والتي تتمثل بكل من:

أ- عدم القدرة على تحمل المسؤولية الكافية بوقت قصير.

ب- الفروق الفردية بين الزوجين منها عوامل السن والانتقال المباشر من بيئة لأخرى.

ج- عدم الجاهزية المناسبة للحياة الزوجية الجديدة.

د- تأثير عوامل محلية خاصة داخل المجتمع الفلسطيني نفسه مثل علاقات الأقارب وما يتبعها من عادات وتقاليد قد تختلف لدى البعض في عدم تقبله لها، وتأثير عوامل إقليمية مثل السفر للعمل في الدول المجاورة، وتأثير عوامل عالمية بعيدة ومحاولة تقليدها نظراً للتقارب الإعلامي الكوني حالياً.

هـ- تغير الأدوار كل مرحلة زمنية بناءً على المركز الجديد من زوج وأب وغيره.

و- عدم التخطيط المُسبق للإنجاب من حيث التحديد الوقتي والعددي له والسكن المناسب والتكاليف المرتفعة والقدرة على التكيف المناسب مع الغير.

لقد تبين من خلال هذه النتيجة والمتمثلة بانخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً أنه لم يتم تناولها في أية دراسة سابقة بهذا النوع من الاستقلالية وإنما تم تناولها ضمن

العوامل الاجتماعية أو الثقافية المدروسة، وفيما يتعلق بالعلاقة بينها وبين المنطلق النظري لهذه الدراسة فإن انخفاض الوعي الكافي المتعلق بالحياة الزوجية في معظم مراحلها من البداية وما يتبعها لاحقاً قد أتاح الفرصة بشكل أكبر للتقليد الأعمى وغير المناسب للغير خاصة للمجتمعات الأجنبية التي ازدادت فيها حالات الطلاق منذ وقت مبكر أكثر من المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني، وحسب رؤية الباحث في هذه الدراسة فإن ذلك العامل المتمثل بقلة الوعي الكافي والدافع للتقليد الأعمى عمل على ارتفاع الوجود لحالات الطلاق في داخل هذا المجتمع.

3- ازدياد الأمراض الاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع حالات الطلاق والتي تتمثل بكل من:

أ- الكذب خاصةً غير المباشر في التعامل داخل الأسرة وما بين الأزواج.

ب- السرقة غير المباشرة أيضاً في أخذ ما يريد كل منهم من الآخر والتي تم الإشارة إليها بمفهوم الاستغلال.

ج- النفاق في إخفاء النواحي التي يود كل طرف القيام بها دون علم الآخر.

د- المغيبة بذكر الآخر أمام الغير أثناء غيابه.

هـ- سوء الظن لكل منهم بالثاني وبالآخرين ممن حوله.

و- الشك بالخيانة مع الغير من قبل أحد الزوجين.

لقد تبين من خلال ظهور هذه النتيجة أنه تم تناولها في الدراسات السابقة بشكل غير مباشر أيضاً كبقية النتائج السابقة في هذا البحث والمتمثل بازدياد الأمراض الاجتماعية، ويمكن القول حسب رؤية الباحث أن الغزو الثقافي المتمثل بارتفاع الوجود لمواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً بالإضافة إلى وقت الفراغ خاصةً لدى النساء قد عمل على ازدياد وجود هذه الأمراض المؤثرة بدورها وبشكل مباشر على ارتفاع حالات الطلاق في هذا المجتمع وساعدت في النهاية على التقليد غير الواعي المبني على أساس ازدياد هذه الأمراض والتي تعتبر المنطلق الأساسي لهذا البحث المترابط مع هذه النتيجة بشكل واضح.

4- عدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة والتي تتمثل بكل من:

أ- انخفاض الوجود للديمقراطية الاجتماعية الصحيحة داخل الأسرة من الأصل واكتساب عدم تقبل وممارسة أفراد الأسرة لها من خلال التنشئة الاجتماعية مسبقاً.

ب- عدم وجود الحرية المناسبة وقمع الرأي الآخر.

ج- انخفاض المساواة.

د- قلة درجة العدالة.

هـ- استغلال الانفتاح لمصالح فردية خاصة.

و- عدم إتاحة الفرصة لكل طرف بممارسة السلوكيات الجديدة المختلفة عن الماضي مثل المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت أو استغلالها بشكل خاطئ أو المشاركة في بعض من المناسبات والحفلات الجماعية وغيرها.

لقد تبين من خلال إظهار هذه النتيجة المتمثلة بعدم التقبل الفعلي لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية داخل الأسرة أنه لم يتم أيضاً دراستها بشكل مستقل في الدراسات السابقة وإنما تم تناولها ضمن العوامل الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالسيطرة ذات الطابع الذكوري في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني والتي ما زالت موجودة ولو بشكل أقل من السابق، إلا أنها قد أثرت في هذا الوجود إلى جانب العوامل الأخرى كالتقليد للغير وغيرة على ارتفاع في عدد حالات الطلاق، وهذا يأتي مرتبطاً بحالة التقليد للماضي وليس فقط لما هو موجود في مجتمعات الغير، ويرتبط هذا التقليد بالعامل الزماني إلى جانب العامل المكاني والبشري المتواجدة عبر الفترات

التاريخية للمجتمعات وحالتهم المعيشية وتقليد بعضهم للبعض الآخر كتقليد المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني لمجتمعات أوروبا على اعتبار أنها أكثر تقدماً كمثال واضح على ذلك.

5- التأثيرات الأخرى المختلفة والمتداخلة في درجة تأثيرها فيما بينها على ازدياد حالات الطلاق في هذا المجتمع، ولا بد من الذكر أن هذه التأثيرات قد تم تناولها باستمرار وبتكرار كبير من قبل العديد من الباحثين وهي والتي تتمثل بكل من:

أ- العوامل الاقتصادية والتي تتمثل بظروف البطالة وما يتبعها من سوء الإدارة المالية والاستهلاك المظهري وغيرة.

ب- العوامل الاجتماعية والتي تمثلت بعدم الاختيار المناسب وعدم إتاحة الفرصة لمعرفة طباع كل طرف للطرف الثاني أثناء فترة الخطوبة والتدخلات الخارجية أي من خارج الأسرة نفسها.

ج- العوامل السياسية مثل ظروف الحصار والضيق السكاني والاعتقال والإبعاد وغيره.

د- العوامل النفسية والتي تتمثل بعدم الإشباع العاطفي والاجتماعي والنفسي والمطالبة بممارسات مختلفة وغيرها.

هـ- عوامل روتينية تتمثل بتكرار العادات اليومية وما يتبعها من أعباء معيشية ومتطلبات وغيرها.

و- عوامل إعلامية مثل تأثيرات مواقع الانترنت الخاصة بالتواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات الفضائية ومحاولة تقليدها.

لقد تبين من خلال إظهار بعض من النتائج أنه ولهذا الوقت لم يتم التعرف على كافة الأسباب التي تقف وراء ارتفاع حالات الطلاق في داخل المجتمعات ومنها المجتمع الفلسطيني، لذلك فقد تم استعراض هذه النتيجة الأخيرة والتي تُظهر مدى الوجود لبعض من العوامل المترابطة مع بعضها البعض من عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإعلامية وغيرها، لذلك فقد يتم التأثير لهذه العوامل بشكل منفرد لبعضها أو بشكل مجتمع من قبل أكثر من عامل واحد منها مع الغير، فهذا يفتح الآفاق إمام إجراء دراسات موسعة في المستقبل القريب عن هذا الموضوع، ويتيح الفرصة كعامل مشجع من أجل الخوض في مثل هذه الدراسات وخاصة الميدانية منها كونها تعتمد على الواقع والمصادر الأولية في جمع البيانات والتي يتم تحويلها إلى معلومات ثابتة في النهاية يتم الرجوع اليها كمصار خاصة بهذا الموضوع. وقد جاءت هذه العوامل مرتبطة مع بعض من الدراسات السابقة والمنطلق النظري لهذا البحث المتمثل بالتقليد أو المحاكاة للغير من الناس أو المجتمعات.

يظهر من خلال النتائج التحليلية النقدية الصورة الشاملة بشكل أكبر من الدراسة الميدانية، وذلك يرجع بحسب رأي الباحث هنا إلى إتباع اسلوب آخر مختلف ولو بشكل بسيط عن بقية الابحاث التي يتم إتباعها دائماً بشكل ميداني بحت، لذلك فإن مناقشة نتائج هذا الموضوع قد جاءت مختلفة عن مناقشة نتائج البحوث الميدانية بسبب إتاحة الفرصة لتناول عدد أكبر من المتغيرات المؤثرة على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني خلال صفحات هذا البحث، بالإضافة إلى عدم التقيد التام بالفرضيات الميدانية الإحصائية التي تقر بوجود أو عدم وجود العلاقة من خلال الرقم الإحصائي فقط، ناهيك عن إمكانية المرونة في تناول أسلوب التحليل النقدي بشكل أكبر من أسلوب التحليل الميداني، لذلك فقد ظهرت مناقشة هذه النتائج بصورة أشمل وأوسع، وتم الاستدلال من خلالها على أن أسباب وقوع وزيادة حالات الطلاق في هذا المجتمع هي مختلفة ولو بشكل قليل عن التي تم دراستها باستمرار في الدراسات الميدانية، لذلك فقد ظهر صورة مكتملة بشكل أكبر لجانبي هذا البحث النظري في القسم الأكبر منه القائم على التحليل والنقد، والميداني القائم على الاختبار الإحصائي للفرضيات.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها وهي كما يلي:

لقد ظهر من خلال فحص فرضيات هذا البحث الميدانية ومثلما هو ظاهر في الجدول رقم (3) والذي يتمثل باستعراض مقدار قيمة ومعنى مستوى الدلالة الإحصائية للفرضيات الميدانية التي تم فحصها في هذا البحث، وقد تبين من ذلك كل مما يلي:

1- تبين بعد فحص الفرضية الخاصة بعدد الأطفال أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$) في زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات تعزى لمتغير عدد الأطفال والفرق لصالح النساء غير المنجبات للأطفال، تليها النساء المنجبات لعدد قليل من الأطفال، وهذا يعني أنه كلما ازداد عدد الأطفال تقل حالات الطلاق في داخل المجتمع الفلسطيني، بمعنى أنه يوجد علاقة عكسية بين ارتفاع عدد الأطفال المنجبين في الأسرة وبين انخفاض حالات الطلاق لدى النساء، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع العربي الفلسطيني والذي يعزز درجة الاهتمام بالأطفال والتي تعتبر الأم هي العامل الأساسي للاعتناء بهم، أو ربما يرجع ذلك إلى أنه بالفعل كلما ازداد عدد الأطفال المنجبين في الأسرة يزيد ذلك من تماسكها، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الأولى، وقد تكون هذه النتيجة مفتاحاً لإجراء أبحاث أخرى عن هذا السبب الخاص بهذه النتيجة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

لقد تبين أن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (ستين وآخرون، 2012) والتي تم إجراءها عن المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى بعض من الدراسات التي أُجريت داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا ما يُثبت ويُعطي إمكانية أكبر للتعميم لهذه النتيجة على المجتمع العربي الفلسطيني وذلك بأن عامل الإنجاب والزيادة فيه يعتبر من العوامل الأساسية المؤيدة إلى الاستقرار والتماسك الأسري وعدم الطلاق.

2- تبين من خلال فحص الفرضية الخاصة بالتعليم أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات تعزى لمتغير المستوى التعليمي والفرق لصالح النساء الاقل تعليماً، بمعنى أنه كلما ازداد المستوى التعليمي تقل حالات الطلاق في هذا المجتمع، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مستويات الطلاق في داخل هذا المجتمع، قد يرجع ذلك إلى أن ارتفاع مستويات الوعي الثقافي والاجتماعي وغيره لدى فئة المتعلمين هي الأكثر من الاقل حظاً في التعليم، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الثانية.

لقد تبين أن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (الزرقة، 2008) الخاصة بالمجتمع الفلسطيني والتي اظهرت أن عدم التكافؤ في المستوى التعليمي يزيد من حدوث حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني مثلما تبين من إحصاءات تلك الدراسة بشكل واضح.

3- تبين من خلال فحص الفرضية الخاصة بالدخل الشهري أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر النساء المطلقات تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة والفرق لصالح النساء الأقل دخلاً، وهذا يعني أنه كلما ازداد الدخل الشهري تقل نسبة الطلاق في الأسرة، بمعنى أن الطلاق يحدث في الأسر الاقل دخلاً أو عملا أو نفقة عليها مقارنةً بغيرها، وهذا يعبر عن وجود علاقة عكسية أيضاً بين ارتفاع الدخل وبين انخفاض مستويات الطلاق في داخل هذا المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى أن حالات الفقر قد تؤثر على وجود سوء التفاهم والخلافات التي قد تنتهي بازدياد حالات الطلاق مثلما هو ظاهر، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الثالثة.

لقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتيجة دراسة كل من (ابو زنط، 2016) و(إسماعيل، 2012) حيث أظهرت دراسة أبو زنط أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على حدوث حالات الطلاق في داخل

المجتمع الفلسطيني، وبالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت دراسة إسماعيل أن العامل الاقتصادي خاصة المتمثل بظروف البطالة وقلة العمل وانخفاض المستويات في الدخول الشهرية للأسر قد أدت إلى زيادة الوجود لحالات الطلاق داخل المجتمع العربي الفلسطيني مؤخراً.

الجدول رقم (3) قيمة الدلالة الإحصائية ومعناها على متغيرات البحث الميدانية المدروسة ورؤية مدى تأثيرها على ازدياد حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني:

الرقم:	العلاقة بين متغيرات البحث الميدانية وبين مدى تأثيرها على ازدياد نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني:	مقدار قيمة الدلالة الإحصائية :	مستوى الدلالة
1	العلاقة بين عدد الأطفال وبين مدى تأثيره على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني.	أقل من 0.05	دالة إحصائياً
2	العلاقة بين المستوى التعليمي وبين مدى تأثيره على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني.	أقل من 0.05	دالة إحصائياً
3	العلاقة بين مقدار الدخل الشهري وبين مدى تأثيره على ازدياد حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني.	أقل من 0.05	دالة إحصائياً

عاشراً- الخلاصة واستنتاجات البحث:

لقد تبين من خلال نتائج هذا البحث بشقيه النظري والميداني وجود الكثير من الأسباب الخفية والظاهرة المؤدية إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني مع أنه مجتمع عربي إسلامي محافظ في غالبية سكانه، إلا أنه ومع ذلك فقد ظهر أن الفترة الأخيرة المتمثلة بالسنوات الخمسة الماضية هي الأكثر ارتفاعاً في ازدياد حالات الطلاق مقارنة بالفترات الزمنية الماضية في حياة هذا المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى زيادة تأثير التغير الثقافي والاقتصادي المتمثلان بالإعلام ووسائله المختلفة من وسائل تواصل اجتماعي وغيره والمطالبة بزيادة الاستهلاك المظهري كأسباب تقف وراء ارتفاع الطلاق، كما تبين أن غالبية النساء المطلقات هن من صغار السن والغير منجبات للأطفال ومعظمهن لا يعملن ودخلهن الشهري متوسط وقليل.

أما فيما يتعلق بدرجة رؤية النساء المطلقات لأسباب زيادة الطلاق في داخل هذا المجتمع فقد تبين أن هذه الفئة ترى بأن التغير الثقافي والمتمثل بالتطور في وسائل الإعلام وانتشار الانترنت بمواقعه المختلفة من اجتماعية واقتصادية ومواقع تواصل اجتماعي وغيرها هو السبب الرئيسي لزيادة حالات الطلاق في هذا المجتمع، يليه التغير الاقتصادي المتمثل بارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الاستهلاك المظهري وغيره من الأمور الأخرى وهو حسب رؤيتهن يعد السبب الثاني للطلاق بعد التغير الثقافي في هذا المجتمع، في حين ترى هذه الفئة من النساء المطلقات بأن التغير الاجتماعي المتمثل بخروج المرأة للتعليم والعمل وما يرتبط به في داخل المجتمع الفلسطيني وتأثيراته المتنوعة على الأسرة هو الأقل تأثيراً على زيادة حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين متغيرات هذه الدراسة وخاصة بالجزء الميداني منها فقد ظهر وجود تأثيراً قوياً وذات اتجاه عكسي بين كل من عدد الأطفال والمستوى التعليمي ومقدار الدخل الشهري وبين وجود وازدياد حالات الطلاق في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، بمعنى أنه كلما تزداد قيم هذه المتغيرات المذكورة تقل عدد حالات الطلاق في هذا المجتمع والعكس أيضاً، أي أنه كلما تقل قيمها تزداد حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع، فمثلاً كلما يزداد عدد الأطفال والمستوى التعليمي ومقدار الدخل الشهري في الأسر الفلسطينية تقل نسبة الطلاق فيها والعكس

أيضاً، فكلما يقل عدد الأطفال أو ينعدم على الاغلب بمعنى عدم الإنجاب بشكل نهائي وكلما يقل المستوى التعليمي لدى الطرفين وكلما يقل الدخل الشهري للأسر الفلسطينية تزداد حالات الطلاق في هذا المجتمع.

وفي نهاية هذا البحث لا بد من الذكر أنه يوجد عوامل مهمة للتخفيف من حده ازدياد حالات الطلاق في داخل هذا المجتمع، فمثلما يوجد أسباب تعمل على الزيادة لا بد من النظر للأسباب الأخرى التي تعمل على الانخفاض وهي أسباب يمكن من خلالها إيجاد صور متفائلة مستقبلاً من أجل التخفيف من حده الزيادة لحالات الطلاق في هذا المجتمع، وفي الختام يرى الباحث وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج نظرية وميدانية إلى ضرورة استعراض عدد من التوصيات المهمة كخاتمة لهذا البحث القصير والمتواضع ليكون عوناً لمعرفة أي شيء عن هذه الظاهرة المتفاقمة في داخل هذا المجتمع، وكمفتاح لعمل دراسات أخرى عن هذا الموضوع وما يرتبط به من مواضيع وأسباب مؤثرة أخرى من أجل المعرفة والتراكمية العلمية، والعمل على التخفيف من حده هذه الظاهرة والتي اصبحت من المشكلات الاجتماعية الكبيرة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

التوصيات والمقترحات:

أولاً- توصيات عامة للدوائر الرسمية:

1- الإعداد السريع والمباشر لعمل دورة ارشادية للمقبلين على الزواج بشكل دوري وتطويرها وفقاً لمتطلبات التغيرات الجارية من ثقافية واقتصادية واجتماعية.
2- ضرورة تنبيه وسائل الاعلام عن مخاطر ازدياد ظاهرة الطلاق في هذا المجتمع من النواحي المختلفة.
3- تعزيز ثقافة الوعي الديني والذي لا يرغب بزيادة مثل هذه الحالات من الطلاق.
4- تعزيز ثقافة التقبل للرأي الآخر والحوار بين الذكور والإناث في الأسرة وزرع ذلك في نفوس الأطفال فيها منذ الصغر.
5- التوعية بضرورة الاستعداد الكافي للطرفين قبل الإقدام على الحياة الزوجية من أجل إحداث التقبل المناسب لديهم من كافة النواحي.

ثانياً- توصيات خاصة للأسرة من الذكور والإناث وهي:

1- الاختيار الأنسب من قبل الطرفين ومن مختلف المتغيرات التعليمية والعمرية والثقافية وغيرها.
2- ضرورة وضع صورة أولية معروفة لدى الطرفين قبل الزواج من حيث أساليب المعيشة والإنجاب وغيرها.
3- قيام أهل المقبلين على الزواج بالتأثير الإيجابي على أولادهم من الذكور والإناث بشكل متكرر.
4- عدم التسرع في الإقبال على الزواج وأخذ الوقت الكافي للتفكير من قبل الطرفين والاختيار المناسب لهما من كافة النواحي.
5- عدم تدخل أفراد الأسرة بحياة المتزوجين حديثاً من أي ناحية، لأن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم الأمور للأسوأ ويؤدي للطلاق في النهاية.

قائمة المراجع

1- إبراهيم، عبد الله (2010). الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت والدار البيضاء.

2- ابو زنط، مهتاب (2016). الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
3- الأسان، ماحمادو (2007). أسباب الطلاق في قانون الأسرة المالي مقارنةً بالشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
4- إسماعيل، دنيا الأمل (2012). طلاق الشابات قبل الدخول- الأسباب والآثار، مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة.
5- الاسيد، هبد (2007). الاكتئاب والأمن النفسي لدى النساء المطلقات بمحاكم الاحوال الشخصية بولاية الخرطوم وعلاقتهما ببعض المتغيرات، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.
6- إمارة، صايل (2013). الطلاق غير المنجز بين الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية في فلسطين وبعض البلاد العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية (المجلد 27) العدد 2، نابلس.
7- باوية، نبيلة (2017). جودة الحياة لدى المرأة المطلقة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 30، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
8- بكيس، فريد (2013). ظاهرة الطلاق وأثرها على الصحة النفسية للمرأة- تحليل نفسي اجتماعي، مجلة معارف- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة يحي فارس- المدية، السنة الثامنة – اكتوبر – عدد 14 ، الجزائر.
9- بودية، مسعودة (2016). الطلاق التعسفي- دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
10- تركي، عبد الله ومكطاف، غفران (2018). المشكلات الاجتماعية للمرأة المطلقة- دراسة ميدانية في محافظة الديوانية، منشورات قسم علم الاجتماع- جامعة القادسية، العراق.
11- تركية، بهاء الدين (2015). الطلاق في القطر العربي السوري من 2000 – 2009 دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق–المجلد 31 العدد الثالث، دمشق.
12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999 الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998رام الله- فلسطين.
13- دحلان، أحمد سعيد (2007). الزواجية واتجاهاتها في قطاع غزة- دراسة ديموغرافية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية 2007 ، المجلد 9، العدد 2، غزة.
14- الرد يعان، خالد (2008). طلاق ما قبل الزفاف: أسبابه وسمات المطلقين، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية.
15- الزرقة، محمد (2008). الطلاق في الأراضي الفلسطينية من عام 1996 إلى عام 2007- دراسة تحليلية، بحث علمي منشور – الجامعة الاسلامية ، غزة.
16- زروقي، أسماء (2016). دراسة تحليلية لتطور معدلات الطلاق من1998 إلى 2013 وآفاقه المستقبلية من2016 إلى 2031ببلدية تقرت، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
17- سعودي، سمية وزكية، بن عامر (2016). الطلاق وأثره في ظهور الشخصية التجنبية لدى المرأة المطلقة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر.
18- سلطان، رندا يوسف محمد (2017). دراسة ظاهرة الطلاق المبكر فى ريف محافظة أسيوط، منشورات مجلة قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، مجلد 48 – عدد 3، مصر.
19- الشبول، ايمن (2010). المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق- دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة، مجلة جامعة دمشق – المجلد26 - العدد الثالث + الرابع، دمشق.

20- الشيعاني، محمد (2015). ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية- دراسة ميدانية في مكة المكرمة، رسالة دكتوراه منشورة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالا لمبور.

21- صالح، يوسف (2014). الطلاق البدعي- أضراره الدينية والاجتماعية- دراسة تحليله نقدية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة المحمدية سوراكرتا، اندونيسيا.

22- صحيفة الحدث الفلسطينية الإلكترونية، 2019 م، رام الله: https://www.alhadath.ps

23- صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية، الاثنين/ 19 / 3 / 2018 م، العدد 8018: 12 رام الله والبيرة.

24- عتيلي، ساجدة (2011). الطلاق التعسفي والتعويض عنه بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

25- عدوي، حسام مجاهد حسين (2011). ظاهرة الطلاق من منظور تربوي اسلامي- المجتمع الفلسطيني في الداخل نموذجاً- دراسة ميدانية تحليلية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة اليرموك، الاردن.

26- عمرو، إنصاف والشريف، أمينة (2018). درجة التفاؤل لدى النساء المطلقات في فلسطين- دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المطلقات في محافظة الخليل، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية- المجلد السابع – عدد 22، رام الله.

27- الغرايبة، فاكر وعليمات، حمود (2012). التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال: دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية.المجلد9 ، عدد2. الإمارات.

28- فضيلة، الشعوبي (2013). أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت- دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

29- القريشي، غني ناصر حسين (2014). الطلاق بين الممكن والمحظور- دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية- العدد 15، جامعة بابل.

30- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2019 م.

31- المعمري، وفاء (2015). الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العماني، مجلة أمارا باك، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، منشورات الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، سلطنة عمان.

32- ملكاوي، حنان وخريسات، محمد عبد القادر (2012). ظاهرة الطلاق في عمان- دراسة في أسبابه وأنواعه من خلال سجلات المحكمة الشرعية / عمان 1931 – 1946 م، المجلة الاردنية للتاريخ والآثار، المجلد 6، العدد 3، الجامعة الاردنية، عمان.

33- مؤسسة ادوار للتغير الاجتماعي (2015). مشروع نساء يناضلن ضد مصطلح مطلقة وعزلهن عن الحياة العامة، الخليل.

34- Heller stein, Judith k, morrill, Melinda sandler, zoua ben (2012): business cycles and divorce: evidence from microdata economics. Letters 118 (2013) 68 – 70 .

35- Lawton, Denis (1980). Investigation Society. Second Edition, Hodder and Stoghton, London.

36- Serap kavas, ayse gunduz – hosgor, (2010), divorce and family change revisted :Professional women's divorce eexperience in turkey. Demografia, English Edition, vol : 53, N:5.

37- Yohannes mekonnen abebe, (2015), Lived Experiences of divorced women in rural Ethiopia, international Journal of political science and Development, vol 3 N (6).